

بحوث في مصطلح الحديث

تأليف

دكتور / محمد مصطفى محمد سالم

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

بجامعة الأزهر

من ١٩٠١ إلى ١٩٧٦

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي لا إله إلا هو خالق الخلق ووليه.. ومنتهى الحمد.. وهو به لم يزل ولا يزال واحداً في ملكه.. ماجداً في عزه.. أحداً صمداً.. لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد.. سبقت مشيئته في خلقه.. خلق الخلق كما شاء.. ودبر الأمور على ما أراد وجرت المقادير على ما أحب.. قدر الأرزاق.. وعد الأنفاس والآثار بقضاء وقدر في علمه السابق.. لا يسأل ربنا جل جلاله.. وتقدست أسماؤه.. ولا إله غيره لا يسأل عما يفعل وهم يسألون.

اللهم إني أسألك بنور وجه الله العظيم.. الذي ملأ أركان عرش الله العظيم.. وقامت به عوالم الله العظيم أن تصلي على مولانا محمد ذي القدر العظيم.. وعلى آل نبي الله العظيم.. بقدر عظمة ذات الله العظيم.. في كل لمحة ونفس عدد ما وسعه علم الله العظيم.. صلاة دائمة بدوام الله العظيم.. تعظيماً لحقك يا مولانا يا محمد يا ذا الخلق العظيم.. وسلم عليه وعلى آله وأصحابه مثل ذلك.. وأجمع بيني وبينه كما جمعت بين الروح والنفس ظاهراً وباطناً.. يقظة ومناماً واجعله يارب روحاً لذاتي من جميع الوجوه في الدنيا قبل الآخرة يا عظيم.

وبعد

فإن أشرف صناعة يتعاطها الإنسان أن يشغله الله عز وجل بما يكون سبباً في فوزه وسعادته في الآخرة، فيشغله بالكتاب والسنة اللذين من تمسك بهما لا يضل أبداً ، وإن شرف كل صناعة إما بشرف موضوعها مثل الصياغة فإنها أشرف من الدباغة لأن موضوع الأولى الذهب والفضة وهما أشرف من موضوع الدباغة الذي هو جلد الميتة، وإما بشرف غرضها مثل صناعة الطب فإنها أشرف من صناعة الكناسة لأن غرض الطب إفادة الصحة وغرض الكناسة تنظيف المستراح، وإما بشدة الحاجة إليها كالفقه فإن الحاجة إليه أشد من الحاجة إلى الطب، إذ ما من واقعة في الكون في أحد من الخلق إلا وهي مفتقرة إلى الفقه لأن به انتظام صلاح أحوال الدنيا والدين، بخلاف الطب فإنه يحتاج إليه بعض الناس في بعض الأوقات، إذا عرف ذلك تيقنا أن الاشتغال

بالكتاب والسنة صناعة حازت الشرف من الجهات الثلاث من جهة الموضوع فلأن موضوعها كلام الله عز وجل وكلام رسول الله ﷺ وأفعاله وحركاته وسكناته وصفاته، فهما ينبوع كل حكمة ومعدن كل فضيلة، لذا حفظهما الله عز وجل و إلى قيام الساعة والكتاب الكريم حفظه بدون حفظ السنة لا معنى له لذا حفظ الله السنة بأن قيض لها رجالاً ذبوا عنها وغربلوها وميزوا صحيحها من سقيمها وقعدوا القواعد ووضعوا القوانين التي بها يعرفون الصادق من الكاذب ويزنون بها الرجال وذلك لأن الأمر خطير لأنه دين تتوقف عليه أمور الدنيا والآخرة من ناحية الرحمة والعذاب والسعادة والشقاوة وقد من الله علينا بالاشتغال بهذا البحث المتواضع مشاركة في خدمة سنة المصطفى ﷺ وتسهيلاً لانتفاع شباب المسلمين بما فيه في هذا العصر الذي قصرت فيه الهمم وتقاعس طلاب العلم إلا من رحم ربي نفع الله به الإسلام والمسلمين آمين يا رب العالمين.

وصلّى الله وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

د/ محمد مصطفى محمد سالم

صفة من تقبل روايته ومن ترد

لقد سلك العلماء مسلك التدقيق الشديد في البحث عن حال الراوى الذى يقبلون روايته واشترطوا فيه شروطاً بلغت الذروة في التدقيق والتمحيص فوزنوا كل راو بميزان حساس أدق في حساسيته من ميزان الذهب، لأنهم عرفوا أن هذا الأمر هو دين يتوقف عليه أمر الدنيا والآخرة، ولذلك قال ابن سيرين: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ، أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، وروى البيهقي عن النخعي قال: كانوا إذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه نظروا إلى سمته وإلى صلاته وإلى حاله ثم يأخذون عنه^(١).

صفة من تقبل روايته أو شروط قبول الراوى

أجمع الجماهير من أئمة الحديث والفقهاء أنه يشترط في الراوى الذى يحتج بروايته شرطان أساسيان هما: العدالة ، والضبط.

١ - العدالة: وهي ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة والراوى العدل: هو من اتصف بالصفات الآتية مجتمعة وهي:

١ - أن يكون مسلماً: فرواية الكافر مرودة بالكتاب و السنة والإجماع، لأنه غير مأمون على الدين لكنه إذا أسلم قبل الأداء تقبل روايته، لأن الإسلام شرط عند الأداء لا عند التحمل، فيجوز للمسلم أن يؤدي بعد إسلامه ما تحمله حال كفره، فقد قبلت رواية جبير بن مطعم أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ في صلاة المغرب بسورة الطور فقد أسلم بعد السماع وقبل الأداء قال الحافظ بن حجر في شرح نزهة النظر: وكذا الفاسق من باب أولى إذا أده بعد توبته وثبوت عدالته.

٢ - أن يكون بالغاً: لأن البلوغ هو مناط التكليف فلا تقبل رواية الصبى إلا بعد البلوغ، وهذا على الأصح أما الصبى المميز فتقبل روايته فيما فيه

(١) أنظر تدريب الراوى ٣٠١/١.

مشاهدة فقط، وقيل: تقبل رواية المميز إن لم يجرب عليه الكذب والبلوغ شرط عند الأداء لا عند التحمل وهذا بالإجماع.^(١)، فيصح للكبير أن يؤدي ما سمعه في صغره فقد أخرج البخاري بسنده عن محمود بن الربيع قال: عقلت مجة مجها رسول الله ﷺ في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو^(٢).

٣- العقل: فلا تقبل رواية مجنون مطبق بالإجماع، ولا من تقطع جنونه وأثر هذا الجنون في زمن إفاقته فإن لم يؤثر قبل. قاله ابن السمعاني. والعقل شرط في التحمل والأداء.

٤- السلامة من أسباب الفسق: كفعل الكبائر أو الإصرار على الصغائر.
٥- السلامة من خوارم المروعة: والمروعة في اللغة: كمال الرجولية، وقيل العفة والحرفة، وقيل: أن لا تفعل في السر أمراً وأنت تستحي أن تفعله جهراً.^(٣)

وقيل: المروعة: هي آداب نفسانية تحمل مراعاتها على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات وترجع معرفتها إلى العرف وهو يختلف باختلاف البلدان والأشخاص كما قاله الحافظ السخاوي.

وخوارم المروعة: أي نواقضها مثل: الرقص: الأكل في الطريق، وصحبة الأزدال، والإفراط في المزاح، المشي في الأسواق مكشوف الرأس، مد الرجلين في مجالس الناس، كثرة الضحك بغير سبب، كشف العورة أمام الناس، ومجملها: الإحتراز عما يذم به عرفاً. قال رسول الله ﷺ: من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم

(١) توضيح الأفكار ١١٤/٢.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان-باب من لم يرد السلام على الإمام واكتفى بتسليم الصلاة

جـ ٢/٣٧٦ رقم ٨٢٩.

(٣) لسان العرب ٦١/١٣.

فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم فهو ممن كملت مروءته، وظهرت عدالته، ووجبت أخوته^(١).

فالعَدْل: هو من عرف بأداء فرائضه، ولزوم ما أمر به وتوقى ما نهى عنه، وتجنب الفواحش المسقطّة وتحرى الحق والواجب في أفعاله ومعاملته، والتوقى في لفظة بها يثلم الدين والمروءة.

وقال الأستاذ الدكتور: العجمي دمنهوري خليفة: بأن خوارم المروءة لا ترد الراوية بل تجعلها مرجوحة فقط فمن كان غير سالم من خوارم المروءة ننظر فإن كان معها فسق ردت وإلا فهي مرجوحة.

٢ - الضبط: ويعنون به أن يكون الراوى غير مخالف للثقات، ولا سىء الحفظ، ولا فاحش الغلط ولا مغفلاً ولا كثير الأوهام.

والضابط هو المتيقظ الحافظ لحديثه إن حدث من حفظه، والضابط لكتابه إن حدث من كتابه العالم بما يحيل المعنى ويغيره إن حدث بالمعنى.

والضبط نوعان: ضبط صدر: وهو أن يثبت ما سمعه في صدره بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء. وضبط كتاب: وهو صيانته عنده منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه. والمراد بكونه تام الضبط: بلوغه درجة الكمال بحيث إذا قورنت بروايات الثقات المتقنين وجدت موافقة لهم، ولا تضر المخالفة اليسيرة ولا تقدر في اتصاف الراوى بتمام الضبط.^(٢)

فلا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماعه أو إسماعه كمن لا يبالي بالنوم في السماع منه أو عليه أو يحدث لا من أصل مصحح مقابل على أصله أو أصل شيخه^(٣).

(١) أخرجه أبو نعيم في أخبار أصفهان ٣٠٠/٢.

(٢) بتصرف من تريب الراوى ٣٠٠/١: توضيح الأفكار ١١٤/٢، التقييد والإيضاح ص ١٣٦، فتح

المغيث للسخاوى ٣/٢، الباعث الحثيث ص ٩٢.

(٣) قواعد التحديث للقاسمى ص ٢٣٧.

ولم يشترطوا في العدالة شرط "الحرية" فأجمعوا كما قال الخطيب: على قبول رواية العبد بالشروط المذكورة^(١) بخلاف الشهادة فالحرية شرط فيها.

ولم يشترطوا في العدالة أيضاً شرط "الذكورة" فتقبل رواية المرأة بالشروط المذكورة خلافاً لما نقله الماوردي في الحاوي عن أبي حنيفة عدم قبول رواية المرأة باستثناء عائشة وأم سلمة. ولم يشترطوا في العدالة "العدد" كالشهادة ، أما من اشترط العدد فهو قول شاذ^(٢). فرواية الواحد بالشروط المذكورة مقبولة على الصحيح.

ولم يشترطوا فيها فقه الراوى إنما اشترطه أبو حنيفة فقط إن خالف القياس وهذا مخالف للجمهور وأقوى دليل يرد على ذلك حديث "نضر الله أمراً سمع مقالتي فوعاها.. الحديث فقد صرح رسول الله ﷺ فيه بقوله: قرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه"^(٣) والشهادة يشترط فيها: الحرية والذكورة والعدد والبصر وعدم القرابة وعدم العداوة مع ما شرط في الرواية.

فائدة ١ : خلاصة ما يتصف به المحدث الذي تقبل روايته: أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً خالياً من أسباب الفسق وخوارم المروءة - ثقة صادقاً ضابطاً (فلا يكون كذاباً، ولا متهماً بالكذب، ولا فاحش الغلط ولا مغفلاً ، ولا واهماً ، ولا مخالفاً لما يرويه الثقات، ولا مجهول العين والحال، ولا مبتدعاً، ولا سىء الحفظ وأن يكون عالماً بعلل الحديث، وقواعد الجرح والتعديل، وعالماً بالصحابة وطبقات الرواة وأوطانهم، عالماً بالمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق والمشتبه من الأسماء والأنساب والكنى والألقاب ، عالماً بتخريج الأحاديث، ودراسة أسانيدها، عالماً بكتاب الله تعالى محيطاً بعلومه.

(١) الكفاية في علم الراوية للخطيب ص ٩٤-٩٦.

(٢) فتح المغيث للسخاوى ٦/٢.

(٣) أخرجه أبو داود حديث رقم ٣٦٤٣، الترمذى رقم ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، ابن ماجه رقم

٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، الدارمى ٢٣٣، ٢٣٤، أحمد ٤٣٧/١.

فائدة ٢ : خلاصة ما أوصى به رسول الله ﷺ أصحابه والأمة جميعها بالنسبة للسنة: الأخذ عنه - والعمل به - أداؤه لمن بعدهم - إحسان هذا الأداء - حذرهم من الكذب عليه.

فائدة ٣ : خلاصة ما أوصى به رسول الله ﷺ أصحابه والأمة مطلقاً: محبته ومحبة أهل بيته - عدم تقديم قول أو عمل على قوله أو فعله - عدم رفع الصوت عليه - تحكيمة فيما شجر بينهم - الرضا بحكمه - كثرة الصلاة عليه - الاقتداء به. ثبوت العدالة

قال الحافظ ابن الصلاح: الصحيح في مذهب الإمام الشافعي - رضى الله عنه - وعليه الاعتماد في أصول الفقه، وكذلك مذهب الخطيب البغدادي أن العدالة تثبت بأحد أمرين: (١)

الأول بتنصيب معدلين عليها: أي ينص علماء التعديل أو واحد منهم عليها على الصحيح اتفق العلماء على ثبوت الجرح والتعديل بقول اثنين من العلماء العدول، ولكنهم اختلفوا في الاكتفاء بواحد:

١- فقال القاضي أبو بكر يقبل قول الواحد في الشهادة والرواية معاً لأن التزكية بمثابة الخبر.

٢- وحكى أبو بكر الباقلاني عن أكثر فقهاء المدينة أنه أي الواحد لا يقبل في التزكية للشهادة والرواية.

٣- وقال الإمام فخر الدين والآمدي: يكتفى في الرواية بواحد دون الشهادة، قال الحافظ ابن الصلاح: وهذا هو الصحيح الذي اختاره الخطيب وغيره أنه يثبت في الرواية بواحد لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر (٢)

(١) تدريب الراوى ٣٠١/١.

(٢) فتح المغيث ٨/٢، ٩.

الثاني: بالاستفاضة والشهرة: فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة كفى ولا يحتاج بعد ذلك إلى معدل ينص عليها مثل الأئمة الأربعة . والسفيانين، والأوزاعي والثوري، والليث، وشعبة، وابن المبارك، ووكيع، وابن المديني، وابن معين وغيرهم، سئل الإمام أحمد عن إسحاق بن راهوية؟ فقال: مثل إسحاق يسأل عنه؟ وسئل ابن معين عن أبي عبيد؟ فقال: مثلي يسأل عن أبي عبيد؟! أبو عبيد يسأل عن الناس.

وقال الحافظ السخاوي: بأن البزار ذهب إلى أن العدالة تثبت أيضاً برواية جماعة من الجلة عن الراوى وأيده ابن القطان.

كما ذهب عبد الله بن عبدان إلى أن العدالة تثبت لمن كان ظاهره الدين والصدق فيقبل خبره.^(١)

مذهب ابن عبد البر وابن المواق: قال: كل من عنى بحمل العلم ولم يضعف فإنه عدل بقول المصطفى ﷺ: يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين".^(٢) وقوله هذا غير مرضى عند العلماء، فقد قال الحافظ ابن الصلاح: إنه توسع في ذلك.^(٣)

وقال النووي: قوله هذا غير مرضى^(٤)، وقال العراقي: هذا الحديث الذي احتج به له طرق كلها ضعيفة لا يثبت منها شيء، وقال ابن كثير: في صحته نظر قوى، والأغلب عدم صحته، ولو صح لكان ما ذهب إليه قويا.^(٥) وقال الحافظ السخاوي: وصحح الإمام أحمد هذا الحديث لكن تعقب ابن القطان كلامه.

(١) فتح المغيث ١٢/٢، ١٣.

(٢) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص ١١، ١٤، ٥٢، ٥٣، وابن عدى في الكامل

٤٥٧/٣، وابن عبد البر في التمهيد ٤٩/١، ٥٠.

(٣) التقييد والإيضاح ص ١٣٨.

(٤) تدريب الراوى ٣٠٢/١.

(٥) الباعث الحثيث ص ٩٤.

وحقق الحافظ السخاوى هذا الأمر فقال: بصرف النظر عن صحته أو عدم صحته فإنه لا يصح حمله على أنه خبر لوجود من يحمل هذا العلم وهو غير عدل وغير ثقة، وكيف يكون خبراً وابن عبد البر نفسه يقول: فهو عدل محمول في أمره على العدالة حتى يتبين جرحه" فلم يبق له محمل إلا على الأمر، أي أن معناه أنه أمر الثقات بحمل العلم، لأن العلم إنما يقبل عن الثقات.

ويؤيد ذلك أنه جاء في بعض طرقه "ليحمل هذا العلم" بلام الأمر.^(١) أي أنه أمر للثقات بحمل العلم.

قلت: قد سبق ابن عدى السخاوى بنحو هذا الكلام.

وذكر ابن الصلاح أن بعضهم ضبطه بضم الياء وفتح الميم "يحمل هذا العلم" مبنياً للمفعول "من كل خلف عدوله" أي يؤخذ عن كل خلف عدول فهو أمر بأخذ العلم عن العدول.^(٢)

وقال الزركشى: فيما صار إليه ابن القطان من تضعيفه للحديث نظر فإنه يتقوى بتعدد طرقه، ومن شواهد كتاب عمر إلى أبي موسى "المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حد أو مجرباً عليه شهادة زور أو طعننا في ولاء أو نسب".

قلت: نفترض جدلاً بأنه حديث حسن لغيره فيكون معناه محمولاً على الأمر لا على الخبر لأنه لو حمل على الخبر لكان المعنى فاسداً بوجود من يحمل العلم وهو غير ثقة وغير عدل كما ذكر الحافظ ابن عدى والسخاوى والسيوطى، ولا حق لابن الصلاح والنووى وابن كثير في لوم ابن عبد البر على ذلك فقد قال "حتى يتبين جرحه" فمن حمل العلم وثبت جرحه فقد انتفت عنه العدالة، ومن لم يثبت جرحه فهو عدل وقال الصنعانى: حديث يحمل هذا العلم.. "الأولى أن يبقى الحديث على ظاهره على الخبر لكن يتأول بالحمل على الأكثر أي حملة العلم أكثرهم عدول وأقلهم

(١) فتح المغيث ١٥/٢.

(٢) تدريب الراوى ٣٠٣/١.

غير عدول، وقول ابن عبد البر كل من عني.. هذا عام يعمل به على عمومته حتى يقوم دليل على تخصيصه، فمن كان حامل علم معروفا بالعناية به فهو عدل حتى يظهر قادح في عدالته"، ثم قال: أما رواية ليحمل بلام الأمر فهي معلولة بمخالفة جميع الرواة إذ كلهم رواه بلفظ الخبر فالوهم أبعد عن الجماعة، ثم إن ما ذهب إليه ابن عبد البر وابن المواق هو الذي عليه عمل الموافق والمخالف في أخذ اللغة عن اللغويين وأخذ الفتيا عن المفتين، وأخذ الفقه ومذاهب العلماء عن شيوخ العلم^(١) أهـ قلت: هذا كلام لا بأس به وقد توسع فيه الأمير الصنعاني من أراد فليراجعه.

قال الحافظ السخاوي: قال ابن المواق: أهل العلم محمولون على العدالة حتى يظهر منهم خلاف ذلك، وقال ابن الجزري: إن ما ذهب إليه ابن عبد البر هو الصواب وإن ردد بعضهم، وسبقه المزي فقال: هو في زماننا مرضى، بل ربما يتعين. ونحوه قال ابن سيد الناس: لست أراه إلا مرضياً.

وكذا قال الذهبي: إنه حق، ولا يدخل في ذلك المستور، فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم، فكل من اشتهر من الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث، وأنه معروف بالعناية بهذا الشأن، ثم كشفوا عن أخباره فما وجدوا فيه تلييناً، ولا اتفق لهم علم بأن أحداً وثقه، فهذا الذي عناه الحافظ.

قلت: أي ابن عبد البر - وأن يكون مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح. أهـ. ومن ذلك إخراج البخاري ومسلم لجماعة ما أطلعنا فيهم على جرح ولا تعديل فهؤلاء يحتج بهم، لأن الشيخين احتجا بهم، وأجمعت الأمة على قبول كتابيهما، مما يستلزم تعديل الرواة المحتج بهم فيهما اجتماعاً أو انفرداً، مع أنه قد وجد فيهم من تكلم فيه. قال الحافظ بن المفضل عنهم: إنهم جازوا القنطرة، فلا يلتفت إلى ما قيل فيهم، ووافقه ابن دقيق العيد وابن حجر وغيرهم^(٢) أهـ.

(١) توضيح الأفكار ٢/ ١٣٠، ١٣١.

(٢) فتح المغيبي ٢/ ١٨.

- ذكر الحافظ المزي في الأطراف بأن الوهم قد يقع في الحفظ أو في الكتابة أو في القول. في الكتابة كما وقع لمسلم في حديث "لا تسبوا أصحابي" فقد وهم حديث رواه من رواية أبي صالح عن أبي هريرة وإنما هو من رواية أبي صالح عن أبي سعيد.^(١)

(١) تدريب الراوي ١/٣٠٥.

الجرح والتعديل

تمهيد :

لقد عني^(١) علماء الحديث وحفاظه بهذا الأمر عناية بلغت القمة دقة واحتياطاً لأنه يقوم عليه أمر الدين كله ولذلك قالوا: لولا الاسناد لقال من شاء ما شاء، ولذلك بحثوا وجرحوا وعدلوا ونبهوا على القلة ممن كانوا عندهم سوء نية وغرض دنىء للنيل من هذا الدين العظيم فعرفوا بأسمائهم وكناهم وألقابهم تحذيراً للأمة من شرهم، وحفظ الله دينه.

فائدة: قد يقول قائل:

إن كثيراً من حفاظ الحديث وجهابذته كالحاكم ، والطبرانى ، والخطيب، والبيهقى ، وأبي الشيخ وابن أبي الدنيا، وأبي نعيم، وأبي يعلى الموصلى، وابن أبي عاصم، وعبد بن حميد، والطحاوى، والبزار، والإمام أحمد بن حنبل، والدرامى، وغيرهم قد أوردوا في كتبهم بعض الأحاديث الموضوعة، فهل أوردوها دون أن يعلموا أنها موضوعة، أم أوردوها وهم يعلمون وخاصة أنهم في الكثير الأعم لم ينبهوا على وضعها؟

والجواب: أنهم يعلمون أنها موضوعة: وذلك لسعة علمهم ، وكثرة رواياتهم، وثاقب فهمهم، ومعرفتهم الكاملة بالرجال وطبقاتهم وأحوالهم وتواريخهم.

قد يقال: إذا كان هذا بعلمهم فلم أوردوها في كتبهم دون التنبيه عليها في

الكثير الأعم؟

(١) عني: يضم العين المهملة وكسر النون وفتح آخره فعل ماض مبنى للمعلوم : وصورته صورة

المبنى للمجهول ومثله: شدى ، ذهل.

والجواب:

- ١- إما لأنهم بيضوا الكتاب، وجمعوا مادته ثم أرادوا أن ينقحوه ويهذبوه فأعجلتهم النية أو أي ظرف قهرى آخر.
- ٢- وإما أنهم أوردوها لينبهوا على أنها موضوعة وتحذيراً للأمة من شرها ففعلوا ذلك.

٣- وإما أنهم أوردوها دون بيان حالها، لأنها لا يخفى حالها على أهل عصرهم، فجميع من عاصروهم لا يخفى عليهم أمرها، وخاصة أنهم كانوا في عصور تذخر بالعلم والتنافس في الرواية ومجالسة العلماء.

٤- أو اكتفاء منهم بذكر أسانيدها، فيكونوا قد خرجوا بذلك من عهدتها، وأحالوا الطالب على البحث والنظر في رجال أسانيدها، وقد يقف الباحث على طرق أخرى لها صحيحة أو حسنة أو فيها ضعف قريب محتمل.

وقد يقال: إذا علم أنها موضوعة فلماذا لم تحذف من هذه المصنفات؟

والجواب: لتظل هكذا معروفة لدى الأمة إلى يوم الدين تنبيهاً وتحذيراً وحتى لا يقع في الحذف من ليس من أهل الفن، كما أن العلماء الجهابذة أنفسهم قد اختلفوا في بعض الأحيان في صفات القبول، وفي الحكم على الراوى، فلو أجاز العلماء الحذف لحذف من شاء ما شاء ولضاعت أكثر السنن والله أعلم.

سؤال: إذا كان الله عز وجل قد تكفل بحفظ كتابه الكريم، والسنة النبوية موضحة ومبينة للكتاب ولا يفهم بدونها، فلماذا لم يحفظها هي الأخرى بأن من وضع فيها شيئاً أو حرف فيها أصابه الله سبحانه وتعالى بمصيبة جعلته عبرة للناس؟

والجواب: أنها محفوظة كما حفظ القرآن الكريم، ولو لم تحفظ لما كان لحفظ القرآن الكريم أية معنى، ولكن طريقة حفظها عند البشر فهي في نظرهم كما وردت في السؤال.

وأما طريقة حفظها عند الله سبحانه وتعالى بأن هيأ لها رجالاً كشفوا صحيحها من زيفها وأفنوا أعمارهم في فحصها وفحص رجالها فحصاً لم يسبق في تاريخ أمة من الأمم، وأفنوا أعمارهم في الدفاع عنها، فأجزل لهم المثوبة، ورضى عنهم وأرضاهم وأدخلهم الجنة. وهيأ رجالاً ابتلوا بالطعن فيها، وتشويهها، والافتراء عليها فضاعف لهم العقاب

وصب عليهم العذاب، وهكذا يبتلى الله العباد بالشر والخير فتنة، وبقيت السنة محفوظة كما وعد الله لم يمسخها سوء.^(١)

(١) أنظر كتابنا الخلاصة في علم التخریج ص ٩ ، ١٠.

الجرح والتعديل

الجرح: هو رد الحافظ المتقن رواية الراوى لعلّة قاذحة من فسق أو تدليس أو كذب أو شذوذ أو غير ذلك أو هو: وصف الراوى بما يقتضى رد روايته وعدم قبولها.

التعديل (أو التزكية): وهو وصف الراوى بما يقتضى قبول روايته.

حكمه: قال الإمام النووي: جرح الرواة جائز، بل واجب بالإجماع، لصيانة الشريعة المكرمة وليس من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة، ولم يزل فضلاء الأئمة وخيارهم يفعلون ذلك فهذا الجرح أمر واجب حقاً، بل هو من أول الواجبات، ومن افضل الأعمال الصالحات نصرة للدين، وتأييداً لشريعة رب العالمين، وجهاداً يثاب عليه جهابذة هذا الفن.

نقل عن الإمام البخارى رحمه الله قوله: إني أرجو أن ألقى الله تعالى، ولا يطالبني بغيبة أحد من المسلمين قيل له: فماتصنع في تجريحك لبعض الرواة؟ فقال: ذلك من نصرة الدين يثاب عليه ثواب الواجب إن شاء الله تعالى.

وهو خطير إن لم يتثبت فيه من يقوم به، لذلك اشترط أن يكون المعدل والمجرح عدلاً عالمياً بقواعد التعديل والتجريح، وأن يكون منصفاً لا متعنّياً، ولا متشدداً، وأن لا يكون داعياً لمذهب هدام أو فاسد.

وأول من عدل وجرح هو النبي ﷺ حيث قال في التعديل: إن عبد الله رجل صالح^(١)

وقال في التجريح: بئس أخو العشيرة^(٢)، وقال حينما ذكرت له فاطمة بنت قيس أنه خطبها معاوية بن أبي سفيان وأبو جهم عامر بن حذيفة العدوي: أما

(١) أخرجه البخارى: في التهجد باب فضل من تعار من الليل فصلى جـ ٣/ ٤٨ رقم ١١٥٦.

ومسلم باب فضائل ابن عمر ١٩٢٧/٤ رقم ٢٤٧٨، الترمذى: في المناقب باب مناقب ابن عمر

٥/ ٦٣٨ رقم ٣٨٢٥.

(٢) البخارى في الألب باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد ١٠/ ٤٨٦ رقم ٦٠٥٤.

معاوية فرجل صعلوك، وأما أبو جهم فرجل لا يضع العصا عن عاتقه، أنكح أسامة بن زيد".^(١)

وقد تكلم في الرواة من الصحابة جماعة، منهم: ابن عباس، وعبادة بن الصامت، وأنس بن مالك والسيدة عائشة -رضي الله عنهم أجمعين.
كما تكلم من التابعين في الرجال جرحاً وتعديلاً: الشعبي، وسعيد بن المسيب، ومحمد بن سيرين وغيرهم.

ولما ظهرت الفرق السياسية، وانتشرت النحل والعصبية، وظهر الوضع والوضاعون وكان هذا في عصر صغار التابعين بعد الخمسين والمائة، شمر علماء الجرح والتعديل عن ساعد الجد والاجتهاد في التفتيش عن الرواة ونقد الأسانيد، فتكلم شعبة، ومالك، وأبو حنيفة والسفيانان، والأعمش، وهشام الدستوائي.

ثم من بعدهم ابن المبارك، وهشيم، ثم يحيى بن سعيد القطان وتلامذته كعلي بن المديني، ويحيى بن معين، ثم من علماء المائة الثالثة: الإمام أحمد بن حنبل وطبقته وتلامذتهم من بعدهم كالبخاري ومسلم وأبي زرعة وأبي حاتم، ثم تلامذتهم كالترمذي والنسائي، وغيرهم.^(٢)

شهد رجل عند عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- بشهادة فقال له: لست أعرفك. فقال رجل من القوم: أنا أعرفه. قال: فبأى شيء تعرفه؟ قال: بالأمانة والعدل.

قال: فهو جارك الأدنى الذي تعرف ليله ونهاره، ومدخله ومخرجه؟ قال: لا. قال: فعاملك بالدينار والدرهم الذين بهما يستدل على الورع؟ قال: لا. قال: فرفيقك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق؟ قال: لا. قال: لست تعرفه. ثم قال للرجل: أنت بمن يعرفك.

(١) مسلم في الطلاق باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ١١٤/٢ رقم ١٤٨٠. وأحمد ٤١٢/٦.

والطحاوي: في معاني الآثار ٥/٣.

(٢) مقدمة تدريب الراوي ص ٣، ٤.

قال أبو بكر بن خالد ليحيى بن سعيد القطان: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله تعالى؟

فقال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي هو رسول الله ﷺ يقول: لم حدثت عني حديثاً ترى أنه كذب؟

قال الإمام مالك: لا يؤخذ العلم عن أربعة ويؤخذ ممن سوى ذلك، لا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من سفيه معلن بالسفاهة وإن كان من أروى الناس ولا من رجل يكذب في حديث الناس وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث.

قال يحيى بن سعيد: سألت سفيان الثوري عن الرجل لا يكون ثباً في الحديث، فيأتيني الرجل فيسألني عنه؟.

قال: أخبر أنه ليس ثباً في الحديث، وهكذا تكون علم الجرح والتعديل الذي وضع أسسه رسول الله ﷺ وكبار الصحابة والتابعين واتباعهم على ضوء الكتاب والسنة، ولقد درس العلماء كل ما يتعلق بالرواة حتى عرفوا الأحفظ فالأحفظ والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن أقل منه مجالسة، كما نقدوهم نقداً علمياً دقيقاً بعيداً عن الميول والعواطف دون محاباة أو مجاملة.

قبول الجرح والتعديل

قد يكون كل من الجرح والتعديل مفسراً أو مجملاً، فالمفسر هو ما يذكر فيه المعدل أو المجرح السبب، والمجمل: هو ما لم يبين فيه السبب.

اتفق العلماء على: قبول الجرح والتعديل مفسرين: كأن يقول الجارح فيمن جرحه: هو غير عدل لأنه ثبت عليه الكذب، أو أكل الربا أو شرب خمر أو .. أو يقول المعدل فيمن عدله: هو عدل لأنه لم يثبت عليه أنه ارتكب كبيرة أو أصر على صغيرة.

واختلف العلماء في قبولهما مجملين غير مفسرين على أقوال وهي:

القول الأول: وهو ما ذهب إليه الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده البخاري ومسلم والشافعي والخطيب، وهو القول الصحيح الذي ذهب إليه الجمهور:

أن التعديل يقبل مجملًا، لأن أسبابه كثيرة، فيشق ذكرها، وأما الجرح، فلا يقبل إلا مفسراً لأن الجرح يحصل بأمر واحد، فلا يشق ذكره، ولأن الناس مختلفون في أسباب الجرح، فقد يطلق أحدهم الجرح بناءً على ما اعتقده جرحاً، وهو في الحقيقة ليس بجرح، فلا بد من بيان سببه لينظر هل هو قاذح أم لا؟

ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم كعكرمة، وعمر بن مرزوق، واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم.

وقد يكون الجرح غير قاذح مثل ما قيل لشعبة: لم تركت حديث فلان؟ قال: رأيته يركض على بردون، فتركت حديثه^(١)

فائدة: قال الحافظ ابن الصلاح: قد يقول قائل: الناس يعتمدون في جرح الرواة على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح والتعديل، وقل ما يفسرون فيها الجرح، بل يقتصرون على قولهم "فلان ضعيف"، "فلان ليس بشيء"، أو "هذا حديث ضعيف" فاشتراط بيان السبب في الجرح يؤدي إلى تعطيل هذه الكتب وعدم استعمالها. ثم أجاب هو نفسه قائلاً: أن ذلك وإن لم نعتده في إثبات الجرح والحكم به فقد أفادنا في أننا توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك، بناءً على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية يوجب مثلها التوقف، ثم من انزاحت عنه الريبة منهم ببحثنا عن حاله قبلنا حديثه كالذين احتج بهم أصحابنا الصحيحين وغيرهم ممن مسهم مثل هذا الجرح من غيرهم: (٢) أ.هـ.

قلت: بل تلك الكتب هي المعول عليها في تلك الأيام في الحكم على الأحاديث لأي باحث لأن أصحابها كانوا أكثر إحاطة ودراية بأحوال الرواة وتوثيقهم أو جرحهم من غيرهم الذين أتوا بعدهم فهم لا يمكن أبداً أن يستجيزوا لأنفسهم الحكم على راو

(١) تدريب الراوي ٣٠٥/١، ٣٠٦.

(٢) تدريب الراوي ٣٠٦/١.

بجرح حتى ولو كان غير مفسر إلا إذا كان كذلك ويستحق عدم قبول روايته، أما ما وقع من البعض منهم الذين جرحوا بسبب لا يقتضى الجرح كما سبق في الأمثلة فهذا وقع من بعض الجهابذة في بعض الرواة ونبه على مثل هذه الحالات جهابذة آخرون ، فهذا نادر جداً فلا يقاس عليه كلام جمهور علماء الجرح والتعديل إذا جرحوا مجملًا في تلك الكتب، وإنما أوردوا المجمل دون المفسر اختصاراً أو سترًا أو اكتفاء بما يرد الحديث. والله أعلم.

القول الثاني: هو ما حكاه صاحب كتاب المحصول عن بعض العلماء:

أنه يقبل الجرح مجملًا (أي غير مفسر بذكر سببه) بخلاف التعديل فإنه لا يقبل إلا مفسرًا، لأن أسباب العدالة يكثر التصنع فيها، فيجب بيانها بخلاف أسباب الجرح.

القول الثالث: وهو ما حكاه الخطيب والأصوليون عن بعض العلماء أن الجرح والتعديل لا يقبلان مجملين، لأنه كما قد يجرح الجارح بما لا يقدر، كذلك قد يوثق المعدل بما لا يقتضى العدالة، مثل ما قيل لأحمد بن يونس في عبد الله العمرى أنه ضعيف. فقال: إنما يضعفه رافضى مبغض لآبائه.. لو رأيت لحيته ، وهيته لعرفت أنه ثقة.

فقد استدل على ثقته بما ليس بحجة، لأن حسن الهيئة يشترك فيه العدل وغيره.^(١)

القول الرابع: وهو ما ذهب إليه القاضى أبو بكر الباقلانى والخطيب وإمام الحرمين والغزالي والرازي وصححه العراقي والبلقيني في محاسن الاصطلاح: أنهما يقبلان مجملين إذا كان الجارح والمعدل عارفاً بصيراً بأسبابهما.

القول الخامس: ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر العسقلاني: أنه يقبل التعديل مجملًا، وأما الجرح فإن كان لشخص سبق تعديله فلا يقبل مجملًا، بل لابد أن يفسر،

(١) تدريب الراوى ٣٠٧/١.

لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة، فلا يزحزح عنها إلا بأمر جلي - وإن كان لشخص لم يسبق تعديله فإنه يقبل فيه الجرح مجملاً إذا صدر من عارف، لأنه إذا لم يعدل فهو في حيز المجهول، وأعمال قول الجرح فيه أولى من إهماله.

قال الحافظ الذهبي: لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن على توثيق ضعيف

- أي ظاهر الضعف - ولا على تضعيف ثقة - أي ظاهر العدالة.

ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجمعوا على تركه.^(١)

قال العلامة الشيخ أحمد شاكر مرجحاً رأى ابن حجر: أن التفصيل الذي

اختاره ابن حجر هو الذي يطمئن إليه الباحث في التعليل والجرح والتعديل بعد استقراء علوم الحديث وتدوينها^(٢).

قلت: صدق العلامة أحمد شاكر، وكذا الحافظ ابن كثير في قوله: أن كلام

هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن أن يؤخذ مسلماً من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم وإطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن فينبغي واتصافهم بالانصاف والديانة والخبرة والنصح، لاسيما إذا طبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكاً أو كذاباً، أو نحو ذلك، فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم، ولهذا يقول الشافعي في كثير من كلامه على الأحاديث "لا يثبت به أهل العلم بالحديث" ويرده ولا يحتج به^(٣).

تعارض الجرح والتعديل

وذلك يتم عند الوقوع في حقيقة التعارض، أما إذا أمكن معرفة ما يرفع ذلك

فلا يسمى تعارضاً مثل أن يجرح شخص في أخذه عن فلان فقط بسوء الحفظ عنه مثلاً، أما غيره فقد أخذ عنهم وضبط ما أخذ فجرحه شخص بسبب أخذه عن فلان وعدله شخص في أخذه عن غير هذا الذي ضعف فيه فهذا لا يسمى تعارضاً.

(١) المصدر السابق ٣٠٨/١.

(٢) الباعث الحثيث ص ٩٥، ٩٦.

(٣) الباعث الحثيث ص ٩٥.

أما التعارض الحقيقي: هو أن يجتمع في شخص جرح وتعديل في آن واحد فإما أن يكون من عالم واحد أو من عالمين أو أكثر.

أ - تعارض الجرح والتعديل من إمام واحد كما يتفق ذلك لابن معين وغيره: (١)

ويرجع ذلك لأسباب وهي: ١- تغير اجتهاد الإمام في الحكم، وعليه فنحكم على الراوى بما يأتي:

١- العمل بآخر القولين منه والأخذ به إن علم المتأخر فالمتأخر ينسخ المتقدم.

٢- التوقف عند عدم العلم بالمتأخر.

٣- ترجيح التعديل ويحمل الجرح على شيء بعينه، كأن يوثقه في حفظه عن فلان ويضعفه في حفظه عن شيخ آخر فيكون الجرح هنا نسبياً. ٢- اختلاف كيفية السؤال وذلك عند حكم الإمام على الراوى مقروناً بغيره من الرواة على وفق ما وجه إليه من السؤال فإنهم لا يقصدون في هذه الحالة الإعلام بأنه ممن يحتج بحديثه ولا ممن يرد، وإنما حكم الإمام هذا على الراوى ليس مطلقاً وإنما هو حكم نسبى أي أنه حكم عليه بالنسبة للرواة الذين قرنوا معه، ولذلك ينبغي أقوال أئمة الجرح والتعديل لنقف على حقيقة أمر هذا الراوى. ٣- تحقيق ضبط اللفظ بواسطة الشكل فرب صيغة يختلف الأمر فيها جرحاً وتعديلاً وذلك نظراً للاختلاف في ضبطها وبتحديد ضبطها يتبين المراد منها إما جرحاً وإما تعديلاً.

ب - تعارض الجرح والتعديل من إمامين في راو واحد واستواء الظن عندهما في هذا الراوى وفيه أقوال:

القول الأول وهو مذهب الجمهور: قال ابن الصلاح: إنه الصحيح، وحكى الخطيب إتفاق أهل العلم عليه وهو أن الجرح المفسر مقدم مطلقاً سواء استوى الطرفان في العدد أم لا. قال الخطيب: والعلة في ذلك أن الجراح يخبر عن أمر باطنى،

فمعه زيادة علم لم تكن عند المعدل، فإخبار المعدل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبر به فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل.

ويستثنى من ذلك إذا قال المعدل: عرفت السبب الذي ذكره الجارح لكنه تاب منه وحسنت توبته، فإنه عند ذلك يقدم التعديل ما لم يكن في الكذب على رسول الله ﷺ وكذلك: لو قال الجارح: إنه قتل فلان، فقال المعدل: إنه لم يقتل فقد رأيت حياً بعد ذلك وكذلك إذا ذكر الجارح سبباً معيناً للجرح فنفاه المعدل بما يدل يقيناً على بطلان السبب فإن التعديل يقدم حينئذ^(١).

القول الثاني: وهو ما حكاه الخطيب وصاحب المحصول وهو: الترجيح حسب العدد، فإن كان عدد المعدلين أكثر قدم التعديل، فإن كثرة المعدلين تقوى حالهم، وقلة الجارحين تضعف خبرهم قال الخطيب: وهذا خطأ ممن توهمه لأن المعدلين وإن كثروا ليسوا يخبرون بنفى ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذلك لكانت شهادة باطلة على نفى.

القول الثالث: ما حكاه ابن الحاجب والعراقي والسيوطي: إذا تعارضا فلا يترجح أحدهما إلا بمرجح ويكون الترجيح بأحد ثلاثة أشياء هي:

- ١- كثرة العدد. ٢- شدة الورع. ٣- زيادة البصيرة.

القول الرابع: هو ما حكاه البلقيني في محاسن الاصطلاح أنه يرجح بالأحفظ^(٢) قلت: وهذه الأقوال كلها أرجحها وأفضلها القول الأول وهو رأى الجمهور فلو جرحه واحد جرحاً مفسراً وعدله مائة قدم الجرح لأنه عنده زيادة علم خفيت على الآخرين.

إذا صدر الجرح عن عداوة أو تعصب أو منافرة فإنه مروود، قال ابن عبد البر بما يفيد أنه لا تجوز شهادة القارئ على القارئ، لأنهم كما قال ابن عباس

(١) بتصرف من تدريب الراوى ٣٠٩/١، فتح المغيث ٣٢/٢.

(٢) تدريب الراوى ٣١٠/١.

رضى الله عنهما: استمعوا علم العلماء ولا تصدقوا بعضهم على بعض فو الذى نفسى بيده لم أشد تغايراً من التيوس في زروبها^(١)

ومن ذلك ما تلب - أي عاب - به أبو إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة ففيه العجب لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع ، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان زلقه، وعبارة طلقة، حتى أنه أخذ يلين مثل الأعمش، وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث، وأركان الرواية فهذا إذا عارضه مثله، أو أكبر منه، فوثق رجلاً ضعفه قبل التوثيق.

وكذلك مثل الجوزجاني عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ فإنه من غلاة الشيعة بل نسب إلى الرفض، ويلتحق بذلك ما يكون سببه المنافسة في المراتب فكثيراً ما يقع بين العصريين الاختلاف والتباين لهذا وغيره.

ومن هذا القبيل قول مالك في ابن اسحاق صاحب المغازي "إنه دجال" لأنه صدر عن منافرة بل حققوا أنه حسن الحديث ثم رجع مالك عن قوله ولا يقبل قول بن معين في الشافعي، ولا قول ابن أبي ذئب وإبراهيم بن سعد في مالك. ولا قول عبد العزيز بن أبي سلمة وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وغيرهم في مالك.

ولا قول أبي حاتم وأبي زرعة الرازيان في البخاري لأنه قال بمسألة اللفظ في مسألة خلق القرآن، ولا قول أبي نعيم الأصبهاني في الحافظ محمد بن إسحاق المعروف بابن منده الأصبهاني حتى لقد قال الذهبي: أقذع الحافظ أبو نعيم في جرحه (أي لابن منده) لما بينهما من الوحشة ونال منه واتهمه ، فلم يلتفت إليه (أي إلى جرحه فيه) لما بينهما من العظائم نسأل الله العفو، فلقد نال ابن منده من أبي نعيم واسرف أيضاً^(٢)

(١) قاعدة في الجرح والتعديل ص ١٩.

(٢) ميزان الاعتدال ٤٧٩/٣.

ولا قول الذهبي في الجويني ، ولا أحمد ابن حنبل في الحارث المحاسبى، ولا الثورى في أبي حنيفة.

ولا قول النسائي في أحمد بن صالح، ولا قول الدراقطنى والخطيب في أبي حنيفة ، وأحمد بن حنبل لأن هؤلاء أئمة مشهورون فصار الجارح لهم كالاتى بخبر غريب لو صح لتوفرت الدواعى على نقله. ولا يقبل تجريح أرباب الفرق الإسلامية في مخالفهم كمعتزلى في أشعرى وهكذا.

إذن فلا بد من تفقد حال الجارح والمجروح من اختلاف عقدى أو تعصب مذهبى حتى لا يحمل الجارح ذلك على جرح عدل أو تزكية فاسق.

قال ابن دقيق العيد: أعراض المسلمين حفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدثون والحكام^(١).

تنبيهه: قال الأستاذ عادل أحمد عبد الموجود: ومما يتفقد عند الجرح أيضاً: حال الجارح في الخبرة بمدلولات الألفاظ، ولا سيما الألفاظ العرفية التي تختلف باختلاف أعراف الناس، وتكون في بعضها مدحاً وفي بعضها ذماً، كما ينبغي أن يتفقد الجارح من حيث حاله في العلم بالأحكام الشرعية قرب جاهل ظن الحلال حراماً، فجرح به، كما يجب أن يتفقد الخلاف الواقع بين كثير من الصوفية وأهل الحديث. إلى أن قال:

فائدة: إن قولهم لا يقبل الجرح إلا مفسراً إنما هو في جرح من ثبتت عدالته واستقرت، فإذا أراد الجارح رفعها قيل له: أيت ببرهان على هذا، أو فيمن لم يعرف حاله، ولكن ابتدره جارحان ومزكيان ، فيقال إذ ذاك للجارحين: فسرا ما رميتما به، أما من ثبت أنه مجروح فيقبل قول من أطلق جرحه، لجريانه على الأصل المقرر عندنا ، ولا نطالبه بالتفسير إذ لا حاجة إلى طلبه.

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح ص ٣٣٤ تحقيق قحطان الدورى ط الإرشاد بغداد ١٩٨٢.

فائدة ثانية : إنا لا نطلب التفسير من كل أحد، إنما نطلبه حيث يحتمل الحال شكاً، إما لاختلاف في الاجتهاد أو لتهمة يسيره في الجراح أو نحو ذلك مما لا يوجب سقوط قول الجراح ولا ينتهي إلى الاعتبار به على الإطلاق، بل يكون بين بين، أما إذا انتفت الظنون واندفعت التهم، وكان الجراح حبراً من أحبار الأمة، مبرئاً عن مظان التهمة، أو كان المجروح مشهوراً بالضعف، متروكاً بين النقاد فلا نتلثم عند جرحه، ولا نحوج الجراح إلى تفسير، بل نطلب التفسير منه - والحالة هذه نطلب لغيبة لا حاجة إليها.^(١) أ.هـ.

(١) مقدمة تحقيقه على كتاب الكامل لابن عدى ٤٠/١.

أقسام علماء الجرح والتعديل :

قسم بعض العلماء الرجال إلى ثلاثة أقسام^(١)

القسم الأول: علماء متشددون: متعنون في التوثيق لأن الأمر جد خطير، فهم يجرحون الراوى بالغلطتين والثلاث ويلينون بذلك حديثه، ومن هذه الطبقة.

الجوزجاني، أبو حاتم الرازى محمد بن إدريس، وأبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازى والنسائى، وشعبة، ويحيى بن سعيد القطان، وابن معين، وعلي بن المدينى. فالواحد من هؤلاء توثيقه معتبر وفي أعلى الدرجات، فعرض عليه بالنواجز وتمسك به، وإذا ضعف رجلاً فإن جرحه لا يعتبر إلا إذا وافقه غيره من الحذاق المنصفين ولا بد أن يكون جرحه مفسراً، فإن كان غير مفسر ووثقه غيره من الأئمة فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وتضعيفه وهو إلى الحسن أقرب.

القسم الثانى: علماء متساهلون : ويرجع ذلك إلى مذهب الواحد منهم في الجرح والتعديل واعتبار بعض الأوصاف على خلاف غيره أو عدم اعتبارها كتعديل المستور ونحوه ومن هذه الطبقة: المنذرى ، والطحاوى ، وابن خزيمة ، وابن السكن، وأبو بكر الهيثمى ، والبيهقى ، والبعقوى والترمذى ، والحاكم، وابن حبان، والبزار، والشافعى، والطبرانى.

وهؤلاء تجريحهم معتبر، وتوثيقهم يعتبر إذا وثقوا روى لم نعلم فيه جرحاً لأحد.

القسم الثالث: قسم معتدل منهم: البخارى والدراقطنى، والإمام أحمد، وأبو زرعة وابن حجر، وابن عدى، والذهبى، وأبو الشيخ الأصبهاني. وهؤلاء تجريحهم معتبر وتوثيقهم معتبر.

الشروط الواجب توافرها في عالم الجرح والتعديل :

١ - العدالة وسبق شرحها.

٢ - أن يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل.

٣ - أن يكون حسن العبارة، مستيقظاً مستحضراً ، عالماً بمدلولات الألفاظ في الجرح والتعديل المعتبرة عند العلماء، لاسيما الألفاظ العرفية التي تختلف حسب عرف الناس وتكون في بعض الأزمنة مدحاً وفي بعضها قدحاً.

٤ - أن يكون ضابطاً لما يصدر عنه من الأوصاف بحيث يكون بارعاً في تقويم الراوى بعبارة دقيقة لا تزيد عليه ولا تنقص منه.

٥ - أن يكون على علم بالأحكام الشرعية قرب جاهل ظن الحلال حراماً فجرح به.

فعن الإمام الشافعي رضي الله عنه - قال: حضرت بمصر رجلاً مزكياً يجرح رجلاً فسئل عن سببه. فقال: رأيته يبول قائماً. قال: وما في ذلك؟ قال: يرد الريح من رشاشة على يده وثيابه فيصلى فيه. قيل: هل رأيته قد أصابه الرشاش وصلّى قبل أن يغسل ما أصابه؟ قال: لا ولكنى أراه سيفعل^(١) وقيل لشعبة: لم تركت حديث فلان؟ قال: رأيته يركض على برذون.

٦ - أن يكون منصفاً لا متعنناً ولا متشدداً ولا معجباً فيصدر حكمه عن عداوة أو تعصب لمذهب أو عقيدة مما قد يحمله عليه هواه، وذلك كما يحدث بين أهل الإثبات وأهل التأويل أو المتصوفة وأهل الحديث، أو بين أهل الحديث وأصحاب الرأي فإن الإمام النسائي قد جرح أحمد بن صالح المصري لعداوة بينهما فقد طرد أحمد بن صالح الإمام النسائي من مجلس درسه لأنه جاء مع جماعة لا يحسنون أدب الاستماع.^(٢)

(١) قاعدة في الجرح والتعديل ص ٥٤.

(٢) تهذيب التهذيب ٢٩/١.

٧- أن يكون ورعاً تقياً أميناً في نقله صفات الجرح والتعديل عن الأئمة بألفاظها بالغ الدقة في تحريرها.

٨- أن لا يكون قريناً منافساً فإن المعاصرة تورث المنافرة إلا أن يأتى الجارح ببرهان قاطع يجرحه.

٩- أن يكون حليماً صبوراً لا يدفعه الغضب إلى رمى الناس بما ليس فيهم وألا تحمله القرابة عن العدول عن الحق في الحكم على الراوى، فعن علي بن المدينى قال: أبى ضعف^(١).

س : هل يجوز الجرح والتعديل في هذه الأزمان ؟

ج : كان القصد من الجرح والتعديل هو التحرى عن حال الرواة قبل تدوين السنة ونقد رجالها وقد دونت ووضعت موازين الضبط والنقد للرواة ، واصبح كل ذلك في الكتاب مسطوراً إذن فليس لنا أن نعدل أو نجرح إلا بما تذكره عنهم كتب الجرح والتعديل.

قال الحافظ السيوطى: إن الجرح إنما جوز في الصدر الأول حيث كان الحديث يؤخذ من صدور الأحياء لا من بطون الأسفار فاحتيج إليه ضرورة للذب عن الآثار ومعرفة المقبول والمردود من الأحاديث والأخبار، وأما الآن فالعمدة على الكتب المدونة".

والحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين هو رأس سنة ٣٠٠هـ — كما قال الذهبى وغيره وأقال ابن المرابط: بل سنة ٤٠٠هـ. إذن فما علينا نحن المتأخرين إذا أردنا الحكم على رجل إلا أن نطلع على ما ذكره الأئمة الناقدون من جرح أو تعديل ، واستخلاص الحكم بعد ذلك بعيداً عن التعصب والأهواء النفسية.

بعض كتب الجرح والتعديل

١- ما أفرد لذكر الرواة الثقات فقط وذلك حسب اجتهاد وظن مؤلفيها ومذاهبهم في الرواة ومنها: الثقات للحافظ ابن حبان ، الثقات لخليل بن شاهين، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا ، تاريخ الثقات للعجلي، مشاهير علماء الأمصار لابن حبان، طبقات الحفاظ للسيوطي، تذكرة الحفاظ للذهبي، صفة الصفوة لابن الجوزي.

٢- ما أفرد لذكر الضعفاء فقط ومنها: الضعفاء الصغير للبخاري الضعفاء للنسائي، الضعفاء الكبير لمحمد بن عمر العقيلي ، الضعفاء للحاكم، الضعفاء للدارقطني، الكامل في الضعفاء لابن عدي، ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي، المغنى في الضعفاء للذهبي، الضعفاء لأبي ذرعة الرازي، المجروحين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، كشف الأحوال في نقد الرجال لابن غوث الهندي، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، وغير ذلك كثير.

٣- ما جمع فيه بين الثقات والضعفاء: منها الطبقات الكبرى لابن سعد، تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، تهذيب التهذيب للذهبي، تهذيب التهذيب لابن حجر، تقريب التهذيب له، خلاصة تهذيب الكمال للخزرجي، التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل لابن كثير، التاريخ ليحيى بن معين، الطبقات لخليفة بن خياط، التاريخ الكبير للبخاري، والتاريخ الصغير له ، والتاريخ ليعقوب الفسوي، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، تاريخ بغداد للخطيب، طبقات الحنبلية للقاضي ابن أبي يعلى، طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، لسان الميزان لابن حجر، سير أعلام النبلاء ، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر ، الديباج المذهب لابن فرحون، طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ الأصبهاني، شذرات الذهب لابن العماد، طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب، طبقات الشافعية للأسنوي، البداية والنهاية

لابن كثير، والإرشاد لأبي يعلى الخليلي، التعبير في المعجم الكبير لأبي سعد
السمعاني، أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، طبقات الصوفية لأبي عبد
الرحمن السلمي، وغير ذلك كثير.

مسائل

المسألة الأولى:

إذا قال الراوى: حدثنى الثقة أو نحوه من غير أن يسميه هل يكتفى به أن تكون تعديلاً له أم لا ؟

والجواب فيها ثلاثة مذاهب:

الأول: وهو الصحيح والراجح: لا تعتبر تعديلاً له على الصحيح حتى يسميه ، لأنه وإن كان ثقة عنده فقد يكون مجروحاً عند غيره، كذلك عدم تسميته ريبة توقع تردداً في القلب . وقال الخطيب: وحتى لو صرح بأن كل شيوخته ثقات ثم روى عن لم يسمه لم يعمل بتزكيته.

الثاني: تعتبر تعديلاً ويكتفى بها مطلقاً كما لو سماه لأنه مأمون في الحالتين، وإن كان القائل بذلك عالماً كمالك والشافعى مثلاً تكفى في حق موافقه في المذهب عند بعض المحققين. وعلى ذلك إمام الحرمين والرافعى.

الثالث: لا تعتبر تعديلاً ، ولا يكتفى بها إلا إذا قال: كل من أروى لكم عنه ولم أسمه فهو عدل.

قلت: المذهب الأول هو الراجح وهو الصحيح إلا إذا كان قائل ذلك عالماً كبيراً كالشافعى أو مالك أو أحمد بن حنبل مثلاً أو كان ثقة لكنه أضرب عن تسميته لأسباب سياسية يلحقه بسببها ضرر مؤكد.

تنبيه: لو قال الشافعى: "أخبرنى من لا أتهم" فهو كقوله "أخبرنى الثقة" وقال الذهبى والسيرافى والماوردى والرويانى: ليس هذا بتوثيق لأنه نفى للتهمة فقط، وليس فيه تعرض لإتقانه ولا لأنه حجة.

لكن قال ابن السبكى: هذا صحيح غير أن هذا إذا وقع من الشافعى فهو والتوثيق سواء.^(١)

فائدة:

إذا قال الإمام مالك	حدثني الثقة عن	بكير بن عبد الله الأشج فالثقة هو مخزومة ابن بكير وقيل عمرو بن الحارث
إذا قال الإمام مالك	حدثني الثقة عن	عمرو بن شعيب فالثقة هو عبد الله بن وهب وقيل الزهري وقيل عمرو بن الحارث
إذا قال الإمام مالك	حدثني الثقة عن	عن ابن عمر فالثقة هو نافع
إذا قال الإمام مالك	أخبرني من لا أتهم من أهل العلم	فهو الليث بن سعد

قال الخطيب: وقد يوجد في بعض من أبهموه الضعف لخفاء حاله كرواية

مالك عن عبد الكريم ابن أبي المخارق.

إذا قال الإمام الشافعي	أخبرنا الثقة عن	ابن أبي ذئب فالثقة هو ابن أبي فديك
	أخبرنا الثقة عن	الليث بن سعد فالثقة هو يحيى بن حسان
	أخبرنا الثقة عن	الوليد بن كثير فالثقة أبو أسامة
	أخبرنا الثقة عن	الأوزاعي فالثقة عمرو بن أبي سلمة
	أخبرنا الثقة عن	ابن جريج فالثقة مسلم بن خالد
	أخبرنا الثقة عن	صالح مولى التوأمة فالثقة إبراهيم بن يحيى
	أخبرنا الثقة عن	أسامة بن زيد فالثقة إبراهيم بن يحيى

أخبرنا الثقة عن	حميد الطويل فالثقة إسماعيل بن عليه
أخبرنا الثقة عن	معمر بن راشد فالثقة مطرف بن مازن
أخبرنا الثقة عن	يونس بن عبيد فالثقة إسماعيل بن عليه
أخبرنا الثقة عن	الزهرى فالثقة سفيان بن عيينة
أخبرني من لا أتهم	فهو إبراهيم بن يحيى
أخبرني الثقة	فهو يحيى بن حسان ، أو أحمد بن حنبل
أخبرني الثقة عن	عبد الله بن الحارث أو عن أحد العراقيين فالثقة هو أحمد بن حنبل
أخبرني بعض الناس	فالمراد به أهل العراق
أخبرني بعض أصحابنا	فالمراد به أهل الحجاز

أما إذا قال غير الشافعي ومالك هذه العبارة فلا تعتبر تعديلاً كابن إسحاق في قوله: أخبرني من لا أتهم عن مقسم فقد فسر بأنه الحسن بن عمارة المعروف بالضعف وكقول سيبويه: حدثني فالمراد به أبو زيد سعد بن أوس الأنصاري مختلف في توثيقه وتضعيفه. (١)

المسألة الثانية:

إذا روى العدل عن سماه هل تعتبر تعديل له أم لا؟

(١) فتح المغيث ٣٧/٢، تدريب الراوي ٣١٤/١.

ثلاثة مذاهب: المذهب الأول: لا تعتبر تعديلاً عند الأكثرين من أهل الحديث وغيرهم وهو الصحيح، وذلك لجواز رواية العدل عن غير العدل، قال الشعبي: حدثنا الحارث وأشهد بالله أنه كان كاذباً، ويحيى بن معين كتب صحيفه معمر ابن أبان عن أنس، وهو يعلم أن أبان كذاب، وإنما كتبها ليرد على كل آخذ منها ويكشف كذبه. المذهب الثاني: تعتبر تعديلاً إذ لو علم فيه جرحاً لذكره، وإذا لم يذكره لكان غاشياً في الدين.

المذهب الثالث: إذا كان العدل القائل ذلك لا يروى إلا عن عدل كانت روايته تعديلاً. وإلا فلا واختاره الأصوليون، والآمدى، وابن الحاجب. المسألة الثالثة:

هل عمل العالم وفتياه على وفق حديث رواه يعتبر حكم منه بصحة هذا الحديث وتعديل روايته، وهل إذا خالفه يقدح ذلك في صحته وروايته أم لا؟. الجواب مذاهب:

الأول: لا يكون في ذلك حكم بصحته ولا تعديل روايته، لأنه قد يكون ذلك العمل منه احتياطاً أو لدليل آخر وافق ذلك الخبر، ولا مخالفته قدح في صحته وروايته لإمكان أن يكون ذلك لمانع من معارض أو عموم أو قياس أو نسخ، أو لأنه يرى أن العمل بالقياس أولى منه وإذا احتمل ذلك لم نجعله قدحاً في روايته، وقد روى مالك حديث الخيار ولم يعمل به لعمل أهل المدينة بخلافه، ولم يكن ذلك قدحاً في روايته، وقال ابن كثير لمعتزلاً بأن في هذا نظر إذا لم يكن في الباب غير هذا الحديث وتعرض للاحتجاج به في فتياه أو حكمه، أو استشهد به عند العمل بمقتضاه قال الحافظ العراقي: والجواب أنه لا يلزم من كون ذلك الباب ليس فيه غير هذا الحديث ألا يكون هناك دليل آخر من قياس أو إجماع ولا يلزم الحاكم أو المفتى ذكر جميع أدلته ولا بعضها.

الثاني: وقال بعض أهل الأصول أنه حكم بصحته، وقال إمام الحرمين: إن لم يكن في مسالك الاحتياط وفرق ابن تيمية بين أن يعمل به في الترغيب وغيره.

ومما يدل على صحة الحديث أيضاً موافقة الإجماع له على الأصح لجواز أن يكون المستند غيره، وقيل يدل وكذلك لا يدل على صحة الحديث بقاء خبر تتوفر الدواعي على إبطاله، وخالف المعتزلة فقالوا: يدل وكذلك.. افتراق العلماء بين متأول للحديث ومحتج به، وقال ابن السمعاني وقوم: يدل على صحته لتضمنه تلقيهم له بالقبول، وأجيب على ذلك باحتمال أنه تأوله على تقدير صحته فرضاً لا على ثبوتها عنده.^(١)

رواية المجهول

المجهول ثلاثة أقسام :

مجهول العين : هو من له راو واحد فقط.

مجهول الحال ظاهراً وباطناً: وهو معروف العين وروى عنه عدلان

مجهول الحال باطناً فقط وهذا هو المستور: وهو عدل الظاهر خفي الباطن.

قال الخطيب: المجهول عند أهل الحديث: هو من لم تعرفه العلماء، ولم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد فقط، وأقل ما يرفع عنه الجهالة رواية اثنين مشهورين فأكثر، أو لم يرو عنه إلا واحد، ويكون ذلك المجهول مشهوراً بالزهد كمالك بن دينار، أو بالنجدة كعمرو بن معد يكرب.^(٢)

ومن أمثلة الراوى المجهول العين: جبار الطائي، سعيد بن ذى حدان، وعبد الله أو مالك ابن أعز، وعمرو الملقب ذي مر الهمداني، وقيس بن كركم الأحدب، وخمر بن مالك، هؤلاء كلهم لم يرو عنهم إلا أبو إسحاق السبيعي.

وجرى بن كليب السدوسي البصري، لم يرو عنه إلا قتاده، وحلام بن جزل عنه أبو الطفيل الصحابي فقط، سمعان بن مشيخ عنه الشعبي، عبد الله بن سعد التيمي عنه بكير بن الأشج فقط، عبد الرحمن بن نمر اليحصبي عنه الوليد بن مسلم فقط، عمير بن إسحاق القرشي عنه عبد الله بن عون فقط محمد بن عبد الرحمن ابن

(١) تدريب الراوى ٣١٦/١، فتح المغيث ٤٠/٢، توضيح الأفكار ١٧٠/٢.

(٢) تدريب الراوى ٣١٧/١.

الحارث بن هشام المخزومي المدني عنه الزهري فقط، محمد بن عثمان بن عبد الله بن موهب عنه شعبة فقط، أبو يحيى مولى أبي جعدة عنه الأعمش فقط.

هذا مع تخريج الشيخين لابن موهب لكن مقروناً، والبخاري لابن نمير في المتابعة، وللمخزومي تعليقا، وللتيمي في الأدب المفرد، ومسلم لأبي يحيى في المتابعة.^(١)

لكن رد الحافظ ابن الصلاح على الخطيب بأن البخاري ومسلم كلا منهما قد روى عن أناس ليس لهم إلا راو واحد كمرداس بن مالك الأسلمي عند البخاري، وعند مسلم: ربيعة بن كعب الأسلمي ولم يرو عنهما غير واحد وهو قيس بن أبي حازم عند البخاري وأبو سلمة بن عبد الرحمن عن مسلم، وذلك مصير منهما إلى أن الراوى لا يكون مجهولاً مردوداً برواية واحد عنه.

وعقب النووي على ابن الصلاح قائلاً: إن هؤلاء الناس الذين ليس لهم إلا راو واحد صحابة، والصحابة كلهم عدول.

فرد الحافظ العراقي على النووي بقوله: إن الشيخين قد خرجا لغيرهم ولم يرو عنهم إلا واحد فعند البخاري زيد بن رباح المدني تفرد عنه مالك، وعند مسلم جابر بن إسماعيل الحضرمي تفرد عنه عامر بن سعد.

فعقب الحافظ ابن حجر على شيخه الحافظ العراقي بأن زيد بن رباح قال أبو حاتم عنه: ما أرى به بأساً، وقال الدارقطني ثقة وقال ابن عبد البر ثقة مأمون وذكره ابن حبان في الثقات فانتفت عنه الجالة بتوثيق هؤلاء، وأما جابر فوثقه ابن حبان وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه وقال يحتج به.^(٢)

فائدة: جهل جماعة من الحفاظ قوماً من الرواة لعدم علمهم بهم، وهم معروفون بالعدالة عند غيرهم وهم في الصحيحين منهم:

(١) فتح المغيث ٤٤/٢.

(٢) بتصرف من تدريب الراوى ٣١٩/١ - ٣٢٠.

- أحمد بن عاصم البلخي: جهله أبو حاتم لأنه لم يخبر بحاله ، ووثقه ابن حبان وقال: روى عنه أهل بلده.
- إبراهيم بن عبد الرحمن المخزومي: جهله ابن القطان وعرفه غيره فوثقه ابن حبان وروى عنه جماعة.
- أسامة بن حفص المدني: جهله الساجي وأبو القاسم اللالكائي، قال الذهبي: ليس بمجهول روى عنه أربعة.
- أسباط أبو اليسع: جهله أبو حاتم وعرفه البخاري.
- بيان بن عمرو: جهله أبو حاتم ووثقه ابن المديني وابن حبان وابن عدي وروى عنه البخاري.
- الحسين بن الحسن بن يسار: جهله أبو حاتم ووثقه أحمد وغيره.
- الحكم بن عبد الله البصري: جهله أبو حاتم ووثقه الذهلي وروى عنه أربعة ثقات.
- عباس بن الحسين القنطري: جهله أبو حاتم ووثقه أحمد وابنه وروى عنه البخاري وغيره.
- محمد بن الحكم المروزي: جهله أبو حاتم ووثقه ابن حبان وروى عنه البخاري.
- قال الذهبي في الميزان: ما علمت في النساء من اتهمت ولا من تركوها ، وجميع من ضعف منهن إنما هو للجهالة^(١).
- حكم رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً: مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه: قال الجمهور: لا تقبل مطلقاً. وقيل: تقبل مطلقاً، وقيل: إن كان من روى عنه فيهم من لا يروى عن غير عدل قبل وإلا فلا.

- حكم رواية المستور: وهو عدل الظاهر خفى الباطن (أي مجهول العدالة باطناً). احتج بها البعض وهو قول بعض الشافعيين كسليم الرازي، قال: لأن الأخبار مبنية على حسن الظن بالراوي، ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن فاقترصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر.

- حكم رواية مجهول العين: مردودة عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم وهو الصحيح وقيل مقبولة مطلقاً وهو قول من يشترط في الراوي الإسلام فقط، وقيل مقبولة أن تفرد بالرواية عنه من لا يروى إلا عن عدل واكتفينا في التعديل بواحد وإلا فلا. وقيل أن كان مشهوراً في غير العلم بالزهد أو النجدة قبل وإلا فلا، وقيل: أن زكاه أحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه قبل وإلا فلا.

فائدة: قول أبي حاتم في الرجل: أنه مجهول لا يريد به أنه لم يرو عنه سوى

واحد

بدليل أنه قال في عبد الرحيم بن كردم بعد أن عرفه برواية جماعة عنه: أنه مجهول يعني مجهول الحال.^(١)

تنبيه: إذا روى إمام ناقل للشريعة لرجل ممن لم يرو عنه سوى واحد في مقام الاحتجاج كان ذلك كافياً في تعريفه وتعديله.

أما المبهمة الذي لم يسم، أو من سمى ولا تعرف عينه فهذا لا تقبل روايته، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لها بالخير فإنه يستأنس بروايته ويستضاء بها في مواطن، وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير. وقد وقع في صحيح مسلم أحاديث أبهم بعض رجالها مثل قوله: حدثنا صاحب لنا، حدثني غير واحد من أصحابنا، حدثني بعض أصحابنا، حدثت، حدثني عدة من

أصحابنا ، حدثني رجال ، بلغني ، أخبرت ، فكل الأحاديث التي من هذا النوع قد تميز اتصالها.^(١)

زكية وتجريح العبد والمرأة :

١- ذهب الخطيب والرازي والباقلاني إلى قبول تزكية وتجريح العبد والمرأة العارفين، لأنه خبر وخبر كل منهما مقبول، ولأن النبي ﷺ سأل بريره عن عائشة رضي الله عنها- في قصة الإفك وبريرة أمة، وهذا يدل على أن الحرية والذكورة لا تشترط في الجرح والتعديل بخلاف الصبي المراهق فلا يقبل تعديله إجماعاً.

٢- وذهب أكثر فقهاء المدينة وغيرهم إلى عدم قبول تزكية وتجريح العبد والمرأة لأنهما ليسا من أهل الشهادة والجرح والتعديل شهادة. والأول هو الراجح.

من عرفت عينه وعدالته وجهل اسمه ونسبه احتج به لأن الجهل باسمه لا يخل بالعلم بعدالته وفي الصحيحين من ذلك كثير كقولهم ابن فلان أو والد فلان. وإذا قال الراوى: أخبرني فلان أو فلان على الشك وهما عدلان احتج به لأنه قد عينها، وتحقق سماعه بذلك الحديث من أحدهما وكلاهما مقبول، فإن جهل عدالة أحدهما أو قال: فلان أو غيره ولم يسمه لم يحتج به لاحتمال أن يكون المخبر المجهول.

رواية المبتدع

روى البيهقي بإسناده في مناقب الشافعي عنه - رحمه الله - أنه قال: المحدثات في الأمور ضربان: أحدهما: ما أحدث مما خالف كتاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً فهذه البدعة الضلالة. ثانيهما: ما أحدث من الخير وهذه محدثة غير مذمومة. أهـ.

(١) أنظر تدريب الراوى ٣٢٣/١.

فالبدعة قسمها العلماء قسمين: لغوية وشرعية.

فالشرعية هي التي تخالف الكتاب أو السنة أو الأثر أو الإجماع وهي البدعة الضلالة ولها حكم واحد وهو التحريم.

والبدعة اللغوية تعترئها الأحكام الخمسة.

١- الوجوب: كتعليم النحو ووضع قواعد اللغة العربية، وتدوين أصول الفقه وجمع القرآن ووضع قواعد الجرح والتعديل وعلم التخريج وتدوين السنة كل ذلك من أجل الحفاظ على القرآن الكريم والسنة والتوصل إلى فهمهما فهماً صحيحاً بعيداً عن الانحراف.

٢- الندب: كأحداث الربط والمدارس والجامعات والمستشفيات وبناء المآذن للمساجد واجتماع الناس لصلاة التراويح في جماعة في المسجد وغير ذلك.

٣- الإباحة كالتوسع في لذائذ الأكل والشرب ولبس البدلة وبناء القصور وركوب السيارات والقطارات والنوم على السرير وغير ذلك من إقامة المشروعات وغيرها.

٤- الكراهة: كزخرفة المساجد وزخرفة المصاحف عند الشافعية، وتعليق البراويز في المساجد في جهة القبلة.

٥- الحرمة: كمذهب الجبرية والقدرية والمرجئة والمجسمة والخوارج وغير ذلك. والرد على هذه الفرق وتفنيدها وإفحام أصحابها من البدع الواجبة.

هذا وبالنسبة لعلماء الحديث تكلموا عن رواية المبتدع فقالوا:

البدعة قسمان مكفرة ومفسقة، والمفسقة قسمان: كبرى وصغرى. فصاحب البدعة المكفرة: وهو المجسم والمنكر علم الجزئيات والقائل بخلق القرآن روايته فيها مذاهب.

١- مردودة غير محتج بها مطلقاً.

٢- مقبولة مطلقاً.

٣- مقبول بشرط أن يعتقد صاحبها حرمة الكذب.

٤- وقال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر.

التحقيق: أنه لا يرد كل مكفر بدعته لأن كل طائفة تدعى أن مخالفتها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفتها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، والمعتمد الذي ترد بدعته روايته هو من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة أو اعتقد عكسه وأما من لم يكن كذلك وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله^(١). أ.هـ.

قال الأستاذ أحمد شاكر: وهذا هو الحق الجدير بالاعتبار ويؤيده النظر الصحيح^(٢)

والقسم الثاني: صاحب البدعة المفسدة وهي قسمان: صغرى وكبرى.
قال الحافظ الذهبي: البدعة على ضربين: صغرى: كغلو التشيع أو التشيع بلا غلو ولا تحرق فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بينه، ثم بدعة كبرى: كالرفض الكامل والغلو فيه والخط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما - والدعاء إلى ذلك فهذا النوع لا يحتج بهم، ولا كرامة.

فلا استحضر في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟ حاشا وكلا.

فالتشيعي الغالى في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً رضي الله عنهم - وتعرض لسبهم.

(١) بتصرف من تدريب الراوى ٣٢٤/١، فتح المغيث ٦٠/٢، ٦٩.

(٢) الباعث الحثيث ص ١٠٠.

والغالى في زماننا وعرفنا هو الذى يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين
ايضا فهذا ضال مفتر^(١)

فحكم رواية البدعة المفسدة إن كانت كبرى فلا تقبل مطلقاً. وأما الصغرى
ففيها أقوال وهي:

١- لا يحتج بها مطلقاً لأن قبولها ترويجاً لأمره وتنويعاً لذكره ولأنه فاسق
ولو كان متأولاً كما استوى الكافر المتأول وغير المتأول. وهذا كما قال العلامة
أحمد شاكر: غلو بلا دليل.

٢- يحتج بها إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصره مذهبه فإن استحل
ردت. قال أحمد شاكر معقّباً. وهذا القيد - أعنى استحلال الكذب - لا أرى داعياً
له لأنه قيد معروف بالضرورة في كل راو فإنا لا نقبل رواية الراوى الذى يعرف
عنه الكذب مرة واحدة فأولى أن نرد رواية من يستحل الكذب أو شهادة الزور.
٣- يحتج بها إن لم يكن داعياً إلى بدعته، ولم يرو ما يروجها، لأن تزوين
بدعته قد تحمله على تحريف الروايات. وهذا هو الصحيح المعتمد وعليه
الأكثر.

أما القول الأول فهو ضعيف باحتجاج الشيخين وغيرهما بكثير من المبتدعة
غير الدعاة مثل: داود ابن الحصين، وعمران بن حطان، وكتاب مسلم لأن من
الشيعة.

وقيد الحافظ الجوزجاني قبول رواية المبتدع الداعى إلى بدعته بما إذا لم يرو
ما يقوى بدعته. فقال: ومنهم زائغ عن الحق - أي السنة - صادق اللهجة فليس فيه
حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكراً إذا لم يقو به بدعته. وبه جزم الحافظ
ابن حجر، وقال الذهبي: لنا صدقة وعليه بدعته.

(١) بتصرف من: فتح المغيث ٦٣/٢، ميزان الاعتدال ٥/١، ٦، الباعث الحثيث ص ١٠١، تدريب
الراوى ٣٢٤/١ - ٣٢٦.

قال الحافظ العراقي معترضاً على ذلك: إن الشيخين احتجا بالمبتدعة الدعاة فقد احتج البخاري بعمران بن حطان وهو من الدعاة ، واحتجا بعبد الحميد الحماني، وكان داعية إلى الإرجاء.

وأجاب بنفسه على ذلك: بأن أبا داود قال: ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج ثم ذكر عمران بن حطان وآبان بن حسان الأعرج، ولم يحتج مسلم بعبد الحميد بل أخرج له في المقدمة وقد وثقه ابن معين.

قال الأستاذ أحمد شاكر: وهذه الأقوال كلها نظرية والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه، والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيراً من أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان وإن رويوا ما يوافق رأيهم، ويرى كثيراً منهم لا يوثق بأي شيء يرويه فالذي قاله الذهبي مضموماً إليه كلام ابن حجر فيما مضى هو التحقيق المنطبق على أصول الرواية.

والصواب الذي عليه الأكثر أن لا تقبل رواية الرافضة وساب السلف ، وقيل: تقبل إلا من يكذب ويضع ، وقيل: تقبل من العارف بما يحدث والأول هو الصواب لأن سباب المسلم فسوق^(١)

وألحق بالمبتدع المشتغل بالفلسفة والمنطق فلا تقبل روايته إلا بشرط:

١- أن لا يعتقد ما يخالف الشرع.

٢- أن يكون عارفاً بما يحدث ومتقناً له.

وهذا هو الصواب وقيل الجواز مطلقاً وقيل المنع مطلقاً. وجاء ذلك كله في الأبيات التالية:

حكم المشتغل بالفلسفة والمنطق:

ابن الصلاح والنووي حرمة	وقال قوم ينبغي أن يعلمه
وقوله مشهورة صحيحة	جوازه لصاحب القريحة

ممارس السنة والكتاب لكي يهتدى به إلى الصواب

من المبتدعة الذين أخرج لهم الشيوخ أو أحدهما:

١- بدعة الإرجاء: أي تأخير القول في الحكم على مرتكب الكبائر بالنار رمى بذلك جماعة منهم: إبراهيم بن طمان، عبد الحميد الحماني، يونس بن بكير، يحيى بن صالح الوحاظي، أيوب بن عائد الطائي.

٢- بدعة النصب: وهي بغض على رضي الله عنه وتقديم غيره عليه، رمى بذلك: بهز بن أسد، حريز بن عثمان حصين بن نمير الواسطي، خالد بن سلمة الفأفاء، قيس بن أبي حازم، عبد الله بن سالم الأشعري.

٣- بدعة التشيع: وهي تقديم علي رضي الله عنه - على الصحابة: رمى بذلك: إسماعيل بن أبان، جرير بن عبد الحميد، أبان بن تغلب الكوفي، خالد بن مخلد القطواني، سعيد بن فيروز، عبد الرزاق بن همام عبد الملك بن أيمن، عبيد الله بن موسى العبسي، عدي بن ثابت الأنصاري، علي بن الجعد، الفضل بن دكين، فضيل بن مرزوق، فطر بن خليفة، محمد بن فضيل بن غزوان، يحيى بن الخراز، وغيرهم.

٤- بدعة القدر: وهو زعم أن الشر من خلق اللعبد: رمى بذلك: هشام الدستواني، ثور بن زيد المدني ثور بن يزيد الحمصي، حسان بن عطية المحاربي، الحسن بن ذكوان، داود بن الحصين، زكريا بن إسحاق، سالم ابن عجلان، سلام بن مسكين، صالح بن كيسان، كهمس بن المنهال، وهب بن منبه، وغيرهم.

٥- بدعة الجهمية: وهي نفى صفات الله تعالى والقول بخلق القرآن: رمى بذلك: بشر بن السري.

٦- بدعة الحرورية: وهم الخوارج أنكروا التحكيم وتبرؤا من علي ومن عثمان وذويه، وقتلوه: رمى بذلك عكرمة مولى ابن عباس، والوليد بن كثير.

٧- بدعة الوقف: وهو أن لا يقول القرآن مخلوق أو غير مخلوق: رمى بذلك : علي بن هشام.

٨- بدعة القعدة: وهم الذين يرون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك: رمى بذلك عمران بن حطان.^(١)

قال الحافظ السخاوي: وهؤلاء المبتدعة: ربما تبرأ بعضهم مما نسب إليه أو لم يثبت عنه أو رجع وتاب ولذا خرجا الشيخان له أو خرج له ما حمّله عنه قبل ابتداعه، أو أنه رجع في آخر عمره عن هذا الرأي أو خرج له حديثاً واحداً في المتابعات، أو أخرج له ما له أصل صحيح من طريق آخر^(٢)

(١) بتصرف من تكريب الراوى ٣٢٨/١ - ٣٢٩، فتح المغيٲ ٦٨/٢.

(٢) فتح المغيٲ ٦٨/٢.

حكم رواية التائب من الفسق

تقبل رواية التائب من الفسق ومن الكذب في حديث الناس، ولا تقبل رواية التائب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ تغليظاً عليه وزجراً بليغاً من الكذب عليه ﷺ لعظم مفسدته فإنه يصير شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة بخلاف الكذب في غير ذلك. فإن المفسدة تكون قاصرة وليست عامة. وهذا هو الصحيح .

وخالف النووي فقال: المختار القطع بصحة توبته وقبول روايته كشهادته كالكافر إذا أسلم والراجح الأول لعظم المفسدة وعليه الأئمة : الإمام أحمد وأبو المظفر السمعاني وأبو بكر الحميدى وأبو بكر الصيرفى والسيوطى.

قال الإمام السيوطى: وقد وجدت في الفقه فرعين يشهدان لما قاله الصيرفى (حيث قال: كل من اسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر، ومن ضعفنا نقله لم نجعله قوياً بعد ذلك وذكر أنه مما افتقرت فيه الرواية والشهادة).

قال العراقي: أطلق الكذب وإنما أراد في الحديث بدليل قوله " من أهل النقل" وأبو بكر السمعاني (حيث قال: من كذب فى خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه).

فذكروا في باب اللعان: أن الزانى إذ تاب وحسنت توبته لا يعود محصناً ولا يحد قاذفه بعد ذلك لبقاء ثلثة عرضه، فهذا نظير أن الكاذب لا يقبل خبره أبداً، وذكروا أنه لو قذف أو زنى بعد القذف قبل أن يحد القاذف لم يحد لأن الله تعالى أجرى العادة أنه لا يفضح أحداً من أول مرة فالظاهر تقدم زناه قبل ذلك فلم يحد له القاذف، وكذلك نقول: فيمن تبين كذبه الظاهر تكرر ذلك منه حتى ظهر لنا وإن لم يتبين لنا ذلك فيما روى من حديثه فوجب إسقاط الكل وهذا واضح بلا شك^(١)

(١) تدريب الراوى ٣٢٩/١ - ٣٣١، الباعث الحثيث ص ١٠٢.

وصرح الإمام أحمد بأن توبة الكاذب في الحديث تقبل فيما بينه وبين ربه، قال السخاوي: ويلتحق بالعمد من أخطأ وصمم بعد بيان ذلك له ممن يثق بعلمه مجرد عناد. وقال : وأما من كذب عليه في فضائل الأعمال معتقداً أن هذا لا يضر ثم عرف ضرره فتاب فالظاهر كما قال بعض المتأخرين قبول رواياته، وكذا من كذب دفعاً لضرر يلحقه من عدو ورجع عنه.^(١)

فائدة: إن قال قائل: ما الذي لا يقبل به حديث الرجل أبداً؟ والجواب: هو أن يحدث عن رجل أنه سمعه ولم يدركه، أو عن رجل أدركه ثم وجد عليه أنه لم يسمع منه، أو بأمر يتبين عليه في ذلك كذب فلا يقبل حديثه أبداً لما أدرك عليه من الكذب فيما حدث به. وبذلك جزم ابن كثير.^(٢)

(١) فتح المغيـث للسـخاوي ٧٢/٢؟

(٢) فتح المغيـث ٧٤/٢.

الفرق بين الرواية والشهادة^(١)

الرواية	الشهادة
١- الرواية هي الإخبار عن عام و لا ترفع فيه إلى الحكام	١- الشهادة هي الإخبار عن خاص وفيه ترفع للحكام
٢- لا يشترط فيها العدد فيقبل الحديث الغريب ولو ردناه لضاعف معظم السنة	٢- يشترط فيها العدد وأقله رجلان أو رجل و امرأتان
٣- لا شيء يدعو للكذب على الرسول في الرواية	٣- بين كثير من المسلمين عدوات كثيرة قد تحملهم على شهادة الزور
٤- لا يشترط فيها الذكورية مطلقاً	٤- بخلاف الشهادة فيشترط فيها الذكورية إلا في مواضع
٥- لا يشترط فيها الحرية فتقبل رواية الحر والعبد	٥- يشترط فيها الحرية
٦- لا يشترط فيها البلوغ	٦- يشترط فيها البلوغ
٧- لا تقبل رواية المبتدع الداعي إلى بدعته وروى ما يروجها	٧- تقبل شهادة المبتدع إلا الخطابية ولو كان داعية
٨- لا تقبل رواية التائب من الكذب في حديث الرسول	٨- تقبل شهادة التائب من الكذب
٩- من كذب في حديث واحد رد جميع حديثه السابق	٩- من تبين أنه شهد زوراً مره لا تنقض شهادته السابقة
١٠- تقبل الرواية لأصل فرع ورقيق	١٠- لا تقبل الشهادة لأصل وفرع ورقيق
١١- للعالم الحكم بقلمه في التعديل	١١- لا تقبل شهادة من جرت شهادته

(١) أنظر تدريب الراوى ٣٣٢/١ - ٣٣٤.

<p>إلى نفسه نفعاً أو دفعت عنه ضرراً وتقبل ممن روى ذلك</p>	<p>والتجريح قطعاً مطلقاً بخلاف الشهادة ففيها ثلاثة أقوال أصحابها التفصيل بين حدود الله وغيرها.</p>
<p>١٢- الشهادة إنما تصح بدعوى سابقة وطلب لها وعند حاكم بخلاف الراوية في الكل</p>	<p>١٢- يثبت الجرح والتعديل بواحد بخلاف الشهادة</p>
<p>١٣- لا يجوز أخذ الأجرة عليها إلا المحتاج لمركوب</p>	<p>١٣- يجوز أخذ الأجرة على الرواية</p>
<p>١٤- الرجوع في الشهادة بعد الحكم لا يسقطها</p>	<p>١٤- إذا روى شيئاً ثم رجع عنه سقط ولا يعمل به</p>
<p>١٥- لا تقبل الشهادة على شهادة إلا عند تعسر الأصل بموت أو غيبته أو غيرها إذا شهد دون أربعة بالزنا حدوا للقذف ولا تقبل شهادتهم قبل التوبة بخلاف الراوية فتقبل روايتهم في الأظهر.</p>	<p>١٥- تقبل الراوية على الرواية</p>

حكم نفي الراوى ما رواه

إذا روى ثقة عن ثقة آخر حديثاً فنفاه المروى عنه وجزم بأنه لم يحدث بهذا الحديث بأن قال: " ما رويته " أو "كذب علي" أو "ما حدثت به قط" أو "أنا عالم أو متأكد بأننى ما حدثتك به" أو نحو هذا.

وجب رده في الأصح عند المتأخرين ، ولكن لا يقدح ذلك في باقي روايات الراوى عنه، ولا يثبت به جرحه، لأنه مكذب لشيخه في نفيه لذلك ، وليس قبول أحدهما أولى من الآخر فتساقطا. قال التاج السبكي: عدالة كل واحد منهما -أي الراوى وشيخه - متيقنة ، وكذبه مشكوك فيه، واليقين لا يرفع بالشك فتساقطا. فإن عاد الأصل أي الشيخ وحدث به، أو حدث به فرع آخر ثقة عنده ولم يكذبه أي الشيخ فهو مقبول. صرح به القاضى أبو بكر والخطيب وغيرهما.

قلت: والذي أراه راجحاً هو ما اختاره السمعاني والشافعى وكثير من العلماء ورجحه أحمد شاكر وهو قبول الحديث مطلقاً -أي سواء كذبه الشيخ أو لم يكذبه - وعدم رده وذلك لأن الراوى عن الشيخ ثقة ضابط لروايته فهو مثبت والشيخ ناف والمثبت مقدم على النافى وكل انسان عرضه للنسيان أو السهو والدليل على ذلك.

ما رواه الشافعى عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار ، عن أبي معبد، عن ابن عباس -رضي الله عنهما - قال: كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ بالتكبير قال ابن دينار: ثم ذكرته لأبي معبد بعد ذلك فقال: لم أحدثك ، قال عمرو بن دينار: قد حدثتني.

قال الشافعى: كأنه نسيه بعد ما حدثه إياه، والحديث أخرجه البخارى. قال أحمد شاكر: كل إنسان عرضه للنسيان والسهو، وقد يثق الإنسان بذاكرته ويضمن إلى أنه فعل الشيء جازماً بذلك، أو إلى أنه لم يفعله مؤكداً لجزمه، وهو في الحالين ساه ناس قلت: وهذا الحكم بالرد كما ذكر في الأصح عند المتأخرين إنما هو عند التساوى أي في الإثبات والنفى أما إذا قدم المثبت دليلاً قاطعاً لا يحتمل شكاً فيقدم

الإثبات، وإذا قدم النافي دليلاً قاطعاً على النفي قدم النفي، لكنى كما قلت سابقاً حتى عند التساوى أقدم وأرجح القبول ما لم يأت دليل قاطع على ترجيح أحد الطرفين.

أما إذا لم ينف الشيخ الحديث الذى حدث عنه الثقة به بل نسيه فقط بأن قال: لا أعرفه، أو "لا أذكره" أو "ربما أكون قد حدثت به" أو "أظن أنني لم أحدث به" أو غير ذلك من عبارة تدل على عدم الجزم بالنفي أو تدل على التردد فيه فهو أولى بالقبول ولا يرد بذلك وجاز العمل به على الصحيح وهو قول الجمهور من أهل الحديث والفقه والكلام خلافاً لبعض الحنفية فقد قالوا برده.

ومثال ذلك: ما رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه من رواية ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ : قضى باليمين مع الشاهد زاد أبو داود في رواية: أن عبد العزيز الداروردي قال: فذكرت ذلك لسهيل فقال: حدثني ربيعة وهو عندي ثقة أنى حدثته إياه ولا أحفظه ، قال عبد العزيز: وقد كان سهيل أصابته علة أذهبت بعض عقله، ونسى بعض حديثه ، فكان سهيل بعد يحدثه عن ربيعة الراى عنه عن أبيه.

ورواه أبو داود أيضاً من رواية سليمان بن بلال عن ربيعة، قال سليمان: فقلت سهيلاً فسألته عن هذا الحديث: فقال: ما أعرفه. فقلت له: إن ربيعة الراى أخبرنى به عنك. قال: فإن كان ربيعة أخبرك به عنى فحدث به عن ربيعة عنى^(١)

قال ابن الصلاح في علوم الحديث: وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها بعد ما حدثوا بها عن سمعها منهم فكان أحدهم يقول: حدثنى فلان عنى عن فلان بكذا وكذا، وقد جمع الحافظ الخطيب البغدادى ذلك في كتاب سماه "أخبار من حدث ونسى"

سؤال: إذا كان الراوى معرضاً للسهو والنسيان فالفرع (أي الراوى عنه) كذلك فينبغى أن يسقط؟ والجواب: أن الراوى ليس بناف وقوعه بل غير ذاكر والفرع

(١) أخرجه أبو داود كتاب الأفضية باب القضاء باليمين والشاهد ٣/٣٠٩ رقم ٣٦١٠، ٣٦١١.

جازم مثبت فقدم عليه ولا يخالف هذا ما جاء عن الشافعي من كراهة الرواية عن الأحياء فيعتذر لذلك بسبب أنهم لا يؤمن عليهم النسيان.^(١)

تنبيهه: دائماً الجازم مقدم على الشك ، والمثبت مقدم على النافي.

(١) بتصرف من فتح المغيـث ٧٧/٢-٨١، توضيح الأفكار ٢/٢٤٣-٢٥٠، الباعث الحثيث ١٠٤-

١٠٥، تدريب الراوي ١/٣٣٤-٣٣٧.

حكم رواية من أخذ على التحديث أجراً

قال فريق من العلماء منهم: حماد بن سلمة وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية^(١)، وسليمان بن حرب وأبو حاتم الرازي وشعبة: لا تقبل روايته لما فيه من خرم للمروءة، وأنه يمكن أن يفضى الأمر إلى استمرار ذلك فيكذب فيما روى، فمنعوا من ذلك تنزيهاً للراوى عن سوء الظن به وقال فريق آخر منهم: أبو نعيم الفضل بن دكين شيخ البخارى وعلي بن عبد العزيز البغوى وأبو إسحاق الشيرازى تقبل روايته ويجوز أخذ الأجرة على التحديث لمن امتنع عليه الكسب لعياله ويؤيد ذلك تجويز الشرع أن يأخذ الوصى الأجرة من مال اليتيم إذا كان الوصى فقيراً وقد اشتغل بحفظ مال اليتيم عن الكسب ولا يرجع اليتيم عليه بعد البلوغ بما أخذ، كما يجوز أخذ الأجرة على تحفيظ القرآن الكريم^(٢).

قلت: والراجح عندى جواز أخذ الأجرة فإذا كانت من بيت مال المسلمين فلا خلاف في جوازه وإن كانت من التلاميذ وانقطع لهم وبسببهم عن الكسب جاز له ذلك وإن كان الأفضل والأورع عدم الأخذ إلا لضرورة.

ومن هنا بالغ شعبة فقال: لا تكتبوا عن الفقراء شيئاً فإنهم يكذبون^(٣)، ولذا امتنع من الأخذ من امتنع بل تورع الكثير منهم عن قبول الهدية والهبة، فقال سعيد بن عامر: لما جلس الحسن البصرى للحديث أهدى له فرده، وقال: إن من جلس هذا

(١) قيل إنه ولد في الطريق فقالت المروزة: راهوية يعنى أنه ولد في الطريق. قال ابن رشيد: مذهب النحاة في هذا وفي نظائره فتح الواو وما قبلها وسكون الياء ثم هاء راهوية (والمحدثون يقولون (راهوية) بضم الهاء وسكون الواو وفتح الياء وسكون الهاء. أ.هـ. وقال إبراهيم النخعي: أن، "ويه" اسم شيطان قال ابن بسام: رأيت في النوم أبى آدم صلى عليه الله نو الفضل فقال: أبلغ ولدى كلهم من كان في حزن وفي سهل بأن حواء أمهم طالق إن كان نفظوية من نسلى. تدريب الراوى ٣٣٨/١.

(٢) فتح المغيث ٨٧/٢.

(٣) الكفاية في علم الرواية ص ١٥٤.

المجلس فليس له عند الله خلق" ^(١) يعنى إن أخذ وقال جعفر بن يحيى البرمكى: ما رأينا في القراء مثل عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي عرضت عليه مائة ألف ، فقال: لا والله لا يتحدث أهل العلم أنني أكلت للسنة ثمناً ألا كان هذا قبل أن ترسلوا إليّ فأما علي الحديث فلا ولا شربة ماء ولا إهليلجة ^(٢). أ.هـ.

دخل الرشيد الكوفة ومعه ابنه الأمين والمأمون فسمعا من عبد الله بن إدريس وعيسى بن يونس فأمر لهما بمال جزيل فلم يقبلا وقال له عيسى: لا ولا إهليلجة ولا شربة ماء على حديث رسول الله ﷺ ولو ملأت لي هذا المسجد إلى السقف ذهباً. ^(٣)

والذين كانوا يأخذون أجراً على التحديث كان لضرورة في الغالب قال علي بن خشرم: سمعت أبا نعيم الفضل بن دكين يقول: يلومونني على الأخذ وفي بيتي ثلاثة عشر نفساً وما فيه رغيف.

وقال عبد الله بن محمد بن سيار: إن هشاماً كان يأخذ على كل ورقتين درهماً ويشارط لذلك قال ابن واره: عزمت زماناً أن أمسك عن حديث هشام لأنه كان يبيع الحديث. ^(٤) أ.هـ.

قلت: والأمر جائز حتى ولو بدون ضرورة ومثله إلقاء العلماء الدروس في المساجد وفي الجامعات وخطباء المساجد وغير ذلك فلو منعت الأجرة لا انشغل العلماء بالكسب عن القاء العلم. قال السخاوي: الدليل لمطلق الجواز هو القياس على القرآن الكريم فقد جوز أخذ الأجرة على تعليمه الجمهور لحديث: أحق ما أخذتم عليه

(١) الكفاية ص ١٥٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤٩٣/٨. إهليلجة: شجر ينبت في الهند وكابل والصين ثمرد على هيئة حب الصنوبر الكبار.

(٣) فتح المغيث ٨٨/٢، ٨٩.

(٤) فتح المغيث ٩٢/٢.

أجرا كتاب الله" ^(١) ، والأحاديث الواردة في الوعيد على ذلك لا تنهض بالمعارضة إذ ليس فيها ما تقوم به الحجة، خصوصا وليس فيها تصريح بالمنع على الإطلاق بل هي وقائع أحوال محتملة للتأويل لتوافق الصحيح، وقد حملها بعض العلماء على الأخذ فيما تعين عليه تعليمه لاسيما عند عدم الحاجة. ^(٢) أ.هـ.

(١) أخرجه البخارى في كتاب الطب باب الشروط في الرقية بفاتحة الكتاب ٢٠٩/١٠ رقم ٥٧٣٧.

(٢) فتح المغيـث ٩٧/٢.

حكم رواية من عرف بالتساهل أو بقبول التلقين أو كثرة السهو

لا تقبل رواية عن عرف بالتساهل في سماعه من الشيخ أو إسماعه له كمن لا يبالي بالنوم وقت السماع منه أو عليه أو يحدث من أصل غير مقابل على أصله أو أصل شيخه.

وقد كان الإمام الثقة الحجة عبد الله بن وهب كما قال ابن المديني وغيره بأنه كان ردئ الأخذ ومع ذلك قبلوا روايته لأنه كما قال الإمام أحمد: إنه كان صحيح الحديث يفصل السماع من العرض والحديث من الحديث ما أصح حديثه: ف قيل له: أليس كان يسىء الأخذ؟ قال: قد كان ولكنك إذا نظرت في حديثه عن مشايخه وجدته صحيحاً

قال الحافظ السخاوي: ثم إنه لا يضر في كل من التحمل والأداء النعاس الخفيف الذي لا يختل معه فهم الكلام لاسيما من الفطن فقد كان الحافظ المزي يكتب في مجلس السماع وينعس في بعض الأحيان ويرد على القارئ رداً جيداً واضحاً بحيث يتعجب القارئ من نفسه: أنه يغلط فيما في يده وهو مستيقظ والشيخ ناعس وهو أنبه منه! ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

وقال: وكذا شاهدت شيخنا - قلت: أي الحافظ ابن حجر - غير مرة، بل بلغني عن بعض العلماء الراسخين في العلم أنه كان يقرأ شرح ألفية النحو لابن المصنف^(١) وهو ناعس.

وما يوجد في الطباق من التنبيه على نعاس السامع أو المسمع لعله فيمن جهل حاله أو علم بعدم الفهم.

وكذلك لا تقبل رواية من أدى لا من أصل صحيح مع كونه غير حافظ ومن يحدث بعد ذهاب أصوله واختلال حفظه كفعل ابن لهيعة.

(١) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي بدر الدين ٦٨٦هـ.

قال الحافظ السخاوي: الظاهر أن الرد بذلك ليس على إطلاقه وإلا فقد عرف جماعة من الأئمة المقبولين به، فإما أن يكون - أي قبول روايتهم - لما انضم إليهم من الثقة وعدم المجئ بما ينكر ويدل على ذلك كلام الإمام أحمد السابق، أو لكون التساهل يختلف فمنه ما يقدر ومنه ما لا يقدر.

ولا تقبل رواية من اختل ضبطه بحيث أكثر من قلب الأحاديث أو الإدراج فيها أو رفع الموقوف أو وصل المرسل أو من عرف بقبول التلقين في الحديث بأن يلقي الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه لدلالته على مجازفته وعدم تثبته وسقوط الثقة بمن اتصف بذلك ، لاسيما وقد كان غير واحد يفعله اختباراً وتجربة وامتحاناً لحفظ الراوي وضبطه وحذقه.

قال حماد بن زيد: لقيت سلمة بن علقمة حديثاً فحدثني به ثم رجع فيه، وقال: إذا أردت أن تكذب صاحبك أي تعرف كذبه فلقنه.

ومن ذلك ما وقع لحفص بن غياث ويحيى القطان أنهما لقياً موسى بن دينار المكي فجعل حفص يضع له الحديث فيقول: حدثك عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا وكذا فيقول موسى: حدثتني عائشة، ويقول له: وحدثك القاسم بن محمد عن عائشة بمثله، فيقول موسى: حدثني القاسم بن محمد عن عائشة، بمثله، أو يقول: حدثك سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله. فيقول: حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله. فلما فرغ حفص مد يده لبعض من حضر ممن لم يعلم المقصد وليس له نباهة فأخذ التي كتب فيها ومحاها وبين لهم كذب موسى.^(١)

ومن ذلك أيضاً أن عمد أصحاب الرأي إلى مسائل لأبي حنيفة فجعلوا لها أسانيد عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد، عن ابن عباس ووضعوها في كتب خارجة بن مصعب الضبعي فصار يحدث بها.^(٢) في جماعة ممن كان يقبل التلقين.

(١) بتصرف من تدريب الراوي ٣٤٠/١ ، فتح المغيث ١٠٣/٢ .

(٢) تهذيب التهذيب ٤٩/٢ .

ولا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو في روايته إلا إذا كان يحدث من أصل صحيح، فالعبرة بالأصل لا بحفظه ولا تقبل رواية من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه ومن غلط في حديثه فبين له غلظه فأصر على روايته لذلك الحديث عناداً سقطت رواياته كلها. قال ابن مهدي لشعبة، من الذي تترك الرواية عنه ؟ قال: إذا تمارى في غلط مجمع عليه ولم يهتم نفسه عند اجتماعهم على خلافه.

قال العراقي: قيد ذلك بعض المتأخرين بأن يكون المبين - اسم فاعل - عالماً عند المبين له، وإلا فلا حرج.

قال شعبة: لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ وكذلك ترد رواية من تشدد في الحديث وتساهل في غيره، قلت: أي من أحكام الدين - أما من لم يكثر شذوذه ولا مناكيره، أو كثر ذلك مع تمييزه له وبيانه، أو حدث مع اتصافه بكثرة السهو من أصل صحيح بشرط أن يزول المحذور في حديثه من حفظه فلا ترد روايته، وكذا إذا حدث ساء الحفظ عن شيخ عرف فيه بخصوصه بالضبط والإتقان كإسماعيل بن عياش حيث قبل في الشاميين خاصة دون غيرهم^(١)

كذلك ترد الرواية عن أهل المجون والخلاعة والاستهتار بأمور الدين ومن يصرون على ارتكاب المفسقات.

تسهيل في الشروط

أعرض المحدثون فضلاً عن غيرهم في هذه الأزمان المتأخرة عن اعتبار هذه الشروط التي سبق شرحها في الراوى وضبطه فلم يتقيدوا بها في عملهم وذلك لعسرهما وتعذر الوفاء بها على ما شرط من قبل واستقر الحال بينهم على اعتبار بعضها وأنه يكتفى في الرواية بأن يكون الراوى عاقلاً مسلماً بالغاً غير فاعل للفسق وما يخرم المروءة ظاهراً بحيث يكون مستور الحال ويكتفى في الضبط بأن يثبت ما روى بخط ثقة مؤتمن سواء الشيخ أو القارئ أو بعض السامعين كتب على الأصل أو

(١) فتح المغيث ٢/١٠٤، تدريب الراوى ٣٣٩، توضيح الأفكار ٢/٢٥٧.

في ثبت بيده إذا كان الكاتب من أهل الخبرة بحيث لا يكون الاعتماد في رواية الراوى عليه بل على العالم الثقة المفيد لذلك وأنه يروى حين يحدث من أصل موافقاً لأصل شيخه.

فقد دونت الأحاديث في الجوامع والمسانيد التي جمعها أئمة الحديث فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد في هذه الأصول التي جمعها الأئمة أو حتى في أحدها لم يقبل منه أي لأنه لا يجوز أن يخف على جميع الأئمة، ومن جاء بحديث معروف عندهم فالذى يرويه لا ينفرد بروايته والحجة قائمة برواية غيره. وحينئذ فقد آل السماع الآن لتسلسل السند بحدثنا وأخبرنا لتبقى هذه الكرامة التي خصت بها هذه الأمة شرفاً لنبيها ﷺ وقد وقع التبديل في الأمم الماضية بانقطاعه.

لذا فنحن اكتفينا في هذه العصور في التصحيح والتحسين والتضعيف على سلسلة الإسناد المدونة في كتب الأئمة^(١).

(١) بتصرف من فتح المغيـث ١٠٧/٢، تدريب الراوى ٣٤١/١.

مراتب الجرح والتعديل

تتفاوت الراوة في الحكم عليهم بالتعديل أو التجريح تبعاً لاختلافهم في تحقيق كل من الضبط وشروط العدالة فيهم قوة وضعفاً، مما نشأ عنه تعدد درجات الجرح والتعديل ومراتبهما، وأصبح لكل منهما ألفاظاً تدل عليها، فجعلها ابن أبي حاتم وابن الصلاح أربعاً، وجعلها الذهبي والعراقي خمساً وجعلها ابن حجر والسخاوي ومن بعده ستاً.

وهي مرتبة في التعديل من الأقوى إلى الأدنى وفي التجريح العكس أي من الأدنى إلى الأعلى وقدمت مراتب التعديل على مراتب الجرح لشرفها وهماي تلك المراتب:

المرتبة الأولى: ما دل على المبالغة في التوثيق أو كان على وزن "أفعل التفضيل" مثل: أوثق الناس - أثبت الناس - إليه المنتهى في التثبت - فلان لا يسأل عنه - فلان لا يسأل عن مثله - من مثل فلان - أوثق الخلق - أوثق من أدركت من البشر - لا أعرف له نظيراً - لا أعرف له نظيراً في الدنيا - لا أحد أثبت منه - أصدق من أدركت من الناس. وهذه هي المرتبة الأولى عند ابن حجر والسخاوي:

المرتبة الثانية: ما تكرر فيه لفظ العدالة مرتين فصاعداً سواء أكان المكرر نفس اللفظ فيكون تأكيداً لفظياً أو كان بالمعنى مثل: ثقة ثقة - ثبت ثبت - ثقة حجة - ثقة ثبت - ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديث - ثقة حافظ.

وهذه هي المرتبة الأولى عند الذهبي والعراقي وابن حجر وذلك لأن ابن حجر أجمل ألفاظ الأولى والثانية وجعلهما في درجة واحدة كما في التقريب، ولذلك عزا إليه بعض العلماء أنه جعلها ست مراتب كالسخاوي فيكون فصل ألفاظ الأولى عن الثانية. وهي المرتبة الثانية عند السخاوي.

المرتبة الثالثة: وفيها الدلالة على درجة الراوي بلفظ يشعر بالضبط فقط مثل: حجة (وهو لفظ أقوى من لفظ ثقة) - ثبت (بسكون الباء ويكون المعنى: الثابت القلب واللسان والحجة والكتاب، وبفتح الباء "ثبت" أي الكتاب يثبت فيه المحدث

مسموعه من أسماء المشاركين له فيه لأنه كالحجة عند الشخص لسماعه وسماع غيره) - ثقة - إمام - متقن - حافظ - ضابط - عدل - حافظ ضابط - عدل ضابط - حجة ضابط - كأنه مصحف - صحيح الحديث - قوى الحديث - عدل حافظ.

حكم هذه المراتب الثلاثة: يحتج بأهلها وإن كان بعضهم أقوى من بعض ، وأدنى هذه المراتب تثبت به صحة الحديث.

المرتبة الرابعة: وفيها الدلالة على درجة الراوى بلفظ لا يشعر بتمام الضبط بل يقصر فيه عن المرتبة الثالثة قليلاً: مثل:

صدوق - لا بأس به (عند غير ابن معين، فقد قال: إذا قلت: لا بأس به فهو ثقة" وليس معنى ذلك أنه يسوى بين اللفظين. قال العراقي: لأنه لم يقل: إن قولى "ليس به بأس كقولى ثقة حتى يلزم منه التسوية، إنما قال: ان من قال فيه هذا فهو ثقة والثقة مراتب فالتعبير بثقة أرفع من التعبير بـ "لا بأس به" بدليل قول ابن مهدي: حدثنا أبو خلدة. ف قيل له: أكان ثقة؟ فقال: كان صدوقاً مأموناً خيراً الثقة شعبة وسفيان).

ليس به بأس - خيار - خيار الناس - مأمون - محله الصدق (عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح) - ثقة يخطئ كما يخطئ الناس (عند أبي داود) - صدوق ربما وهم (عند ابن حجر).

حكم هذه المرتبة: يحتج بأهلها وحديثهم مقبول محتج به والخلاف بينهم وبين من سبقهم هو تمام الضبط في الثلاثة الأولى وفي هذه خفة الضبط فحديث المراتب الثلاثة صحيح وحديث هذه المرتبة حسن وهما النوعان اللذان يحتج بهما عند العلماء.

المرتبة الخامسة: ما ليس فيه دلالة على الضبط إلا أقل من المرتبة الرابعة مثل:

محله الصدق (عند الذهبي والعراقي) - إلى الصدق ما هو (أي قريب إلى الصدق ما هو ببعيد) روى عنه - روى الناس عنه - ما أقرب حديثه - شيخ - وسط

- شيخ وسط - يروى عنه - صالح - صالح الحديث - شيخ صالح - حسن الحديث - صدوق بهم - صدوق له أوهام - صدوق تغير بآخره - تغير بآخره - صدوق سىء الحفظ - جيد الحديث (من الجودة ضد الردي) - مقارب الحديث (بكسر الراء أي أن حديثه مقارب لحديث غيره من الثقات - وبفتح الراء أي أن حديثه يقارب حديث غيره فهو لا ينتهى إلى السقوط ولا يرتفع إلى الجلالة وهو نوع مدح، أو المعنى: يقارب الناس في حديثه ويقاربونه أي ليس حديثه بشاذ ولا منكر، قال الترمذى في سننه كتاب الصلاة باب ما جاء أن من أذن فهو يقيم وأورد حديث الإفريقي واسمه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، قال عنه الترمذى: والإفريقى ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى القطان وغيره، قال أحمد: لا أكتب حديث الإفريقى. قال أي الترمذى: ورأيت البخارى يقوى أمره ويقول: "مقارب الحديث"^(١) فانظر قول الترمذى حيث فهم من عبارة البخارى "أنها تقوية لأمره) ويلحق بهذه المرتبة من رمى بنوع بدعة كالتشيع والقدر والتجهم والإرجاء والنصب.

وهذه المرتبة هي الثالثة عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح والرابعة عند الذهبى والعراقى وابن حجر والخامسة عند السخاوى.

المرتبة السادسة: وهي الدلالة على درجة الراوى بلفظ يدل على أن الواصف غير متأكد من ثبوت صفة العدالة للراوى أو ما شابه ذلك مثل:

صدوق إن شاء الله - أرجو أن لا بأس به - ما أعلم به بأسا - فطن - كيس - يكتب حديثه لمقبول (عند ابن حجر وهو من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله فيحتاج إلى متابع وإلا فهو لين) يعتبر به (أي ينظر فيه للاعتبار) - صويلج.

والاعتبار : هو التتبع والتفتيش لطرق الحديث والمرويات فإن وجد له ثقة يشاركه في روايته بإسناده عن شيخه إلى الصحابة سمي الراوى الآخر متابعا وسمي

ذلك متابعة تامة - فإن وجد له اتفاق على روايته في بعض الإسناد ولو في الصحابي سمي ذلك متابعة ناقصة، فإن وافقه غيره من غير ذلك الصحابي بل من صحابي آخر سمي ذلك شاهداً فإن لم يكن له متابع ولا شاهد كان حديثه فرداً لا يحتج به.

حكم المرتبتين الخامسة والسادسة: هو عدم الاحتجاج بأحد من أهلها، ولكن يكتب حديثهم للنظر والاختبار، والحكم في السادسة دون التي قبلها، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه.

وأهل هاتين المرتبتين أهل ديانة وعدالة، والخدش إنما جاءهم من جهة الضبط فقط.

مراتب التجريح وألفاظها

المرتبة الأولى: مثل:

فيه مقال - ضعف (أي لم يوجد فيه توثيق معتبر وجاء فيه تضعيف وإن لم يبين) - طعنوا فيه - مطعون فيه - فيه ضعف - تكلموا فيه - فيه أدنى مقال - ليس بالمرضى - لين (عند غير الدارقطني أما عنده لا يكون ساقطاً ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة) - لين الحديث - فيه لين - ليس بالقوى - ليس بذاك (أي القوى أو المتين) - ليس بذاك القوى - ليس بالمتين - فيه خلف - لا يعرف له حال (عند غير ابن القطان لأنه يقولها في كل من لم يقل فيه إمام عصره ما يدل على عدالته) - ليس بمرضى - ليس يحمده - ليس بالحافظ - للضعف ما هو (أي ببعيد) لا أدري ما هو - غيرد أوثق منه - ليس بعمدة - ليس بمأمون - مجهول (عند غير أبي حاتم أما عنده فمجهول الحال حتى ولو روى عنه ثقتان مشهوران بالعلم فلا تغترن بقوله "مجهول" ما لم يوافقه غيره من النقاد والعدول) مستور (أي من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق) - فيه جهالة - في حديثه شيء - شيء الحفظ - تعرف وتنكر (أي يأتي مرة بالأحاديث المعروفة ومرة بالمنكرة فتحتاج أحاديثه للعرض على أحاديث الثقات لسبرها) - متوسط الحال ليس بالقوى.

المرتبة الثانية: مثل: ضعيف - منكر الحديث (المتقدمون يطلقونه على مجرد ما تفرد به راوية وإن كان من الأثبات والمتأخرون يطلقونه على رواية راو ضعيف خالف الثقات وهي أشد من قولهم له مناكير إلا إذا كثرت المناكير في روايته) - حديثه منكر - له مناكير - له ما ينكر - مضطرب الحديث - لا يحتج به - واه .

حكم هاتين المرتبتين: يخرج حديث أصحابها للاعتبار.

المرتبة الثالثة: مثل:

ضعيف جداً: لا يكتب حديثه - مطرح - مطرح الحديث - طرحوا حديثه - رد حديثه - ردوا حديثه - مردود الحديث - إرم به - واه بمره^(١) - لاشيء - ليس بشيء (عند غير ابن معين والشافعي فهي عند ابن معين بمعنى أنه لم يرو حديثاً كثيراً، وعند الشافعي معناها: كذاب). ولا يساوى شيئاً - لا يساوى فلساً - تالف - لا يحل الرواية عنه - الرواية عنه حرام - لا تحل كتابه حديثه - هو على يدى عدل (أي قريب من الهلاك).

المرتبة الرابعة: وهي وصف الراوى بأحد الوصفين الكذب أو الوضع لا على سبيل المبالغة والجزم مثل: متهم بالكذب - متهم بالوضع - يسرق الحديث (أي أنه يكون محدث متفرد بحديث فيجئ السارق فيدعى أنه سمعه أيضاً من شيخ ذلك المحدث، أو يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقته وسرقة الحديث أهون من وضع الحديث ومن التصريح بالكذب) - ساقط - هالك - ذاهب - ذاهب الحديث - لا يعتبر - لا يعتبر به - تركوه - متروك الحديث - ليس بالثقة - ليس بالقوي - فيه نظر - سكتوا عنه - له بلاء - هذا الحديث من بلاءه - له طامات وأوابد - يأتي بالعجائب - آفة فلان - تركوه (أي ساء القول فيه أو تركوه).

المرتبة الخامسة: مثل: كذاب - دجال - وضاع - يكذب - يضع - وضع حديثاً.

المرتبة السادسة: إذا جاء الوصف بصيغة أفعل أو مافي معناها مما يدل على بلوغ الغاية في الكذب أو الوضع مثل: الكذب كله - أكذب الناس - أوضع الناس - إليه المنتهى في الوضع - إليه المنتهى في الكذب - ركن الكذب - منبع الكذب - معدن الكذب.

(١) أي قولاً واحداً لا تردد فيه.

حكم المراتب الأربع الأخيرة (٣، ٤، ٥، ٦) لا يحتج بواحد من أهلها ولا يستشهد به ولا يعتبر^(١).

تنبيه: البخارى يطلق عبارة (فيه نظر - وسكتوا عنه) فيمن تركوا حديثه غالباً - ويطلق (منكر الحديث على من لا تحل الرواية عنه).

وهناك بعض العبارات مثل: سداد من عيش - كان فسلأ - جمال المحامل - ما أشبه حديثه بثياب نيسابور - في دار فلان شجر يحمل الحديث - لا يكتب عنه إلا زحفاً - كان ممن أخرجت له الأرض أفلان أكبادها - قد عرفته - اتق حيات سلم لا تلسعك - دجال من الدجاللة - يفتعل الحديث - فلان يزرف الحديث - كان يثبج الحديث - كان مجالد - يجلد في الحديث - هو عصا موسى تلقف ما يأفكون - حمالة الحطب ، حاطب ليل - قد فرغ منه منذ دهر.

الشرح : سداد من عيش:

استعمل هذه العبارة أبو بكر الأعين في وصف حال سويد بن سعيد. الهروى حيث قال: هو سداد من عيش هو شيخ: وهو بكسر السين معناها كل شيء سددت به خلا كما قال أبو عبيدة ، وقال النضر بن شميل أي ما يكفى حاجته.

قلت: إذن فهي تجريح وتناسب مع المرتبة الخامسة من مراتب التعديل. أي لا يحتج بمن قيل فيه ذلك لكن يكتب حديثه للنظر والاختبار.

كان فسلأ: استعمله شعبه بن الحجاج في اثنين من الرواة: ميمون البصرى الكندى وسيف بن وهب التيمى قال أهل اللغة معناها: الفصل: الرذل النذل لا مروءة له ولا جلد فمعناها : أنه ضعيف وأحاديثه ضعيفه ومعلة.

جمال المحامل: استعملها المحدثون على معناها المجازى في تجريح الرواة وتعديلهم ، فقالوا: جمال المحامل أو جمازات المحامل أو من إبل القباب أو من أهل

(١) يتصرف من تدريس الراوى ٣٤٢/١ - ٣٥٠، فتح المغيث للسخاوى ١٠٨/٢ - ١٢٩، الباعث

الحديث ص ١٠٦، توضيح الأفكار ٢١٦/٢ - ٢٧٥. كشف اللثام أ.د/ عبد الموجود عبد اللطيف

٣٤٠/٢ - ٣٥٠ وغيرها.

القباب: يعنون به كمال الرجل في عقله وتجربته فتستعمل بالمعنى الاصطلاحي في التوثيق ، كما تستعمل في التجريح إذا سبقت بليس أو بنفي مثل ما هو من جمال المحامل أو ليس من جمال المحامل أو ليس من أهل القباب. وأول من استعمل هذا التعبير هو الإمام مالك حيث جرح به عطاء بن خالد بن عبد الله بن العاص أبا صفوان المدني ، ونقل المزي أنه قال: ليس من أهل القباب. ومعنى القباب الهوارج وهي مركب من مراكب النساء وهي خيمة توضع فوق عصى على ظهر البعير فمعناه في التجريح أنه لا يقوى على تحمل الحديث.

ما أشبه حديثه بثياب نيسابور:

استعمله الحافظ إبراهيم الجوزجاني لتضعيف رواية إسماعيل بن عياش وتجريحه ، مأخوذ من طريقه أهل نيسابور في بيعهم للثياب، حيث يضعون عليها الأثمان العالية كي يغروا بها المشتري ولعلمهم اشتروها بأبخس الأثمان.

قال الجوزجاني: قلت لأبي اليمان: ما أشبه إسماعيل بثياب نيسابور يرقم بائعته على الثوب مائة ولعله اشتراه بعشرة أو بدونها" وكان إسماعيل من أروى الناس عن الكذابين ، وهو في حديث الثقات من الشاميين أحمد منه في حديث غيرهم.

في دار فلان شجر يحمل الحديث:

استعمله ابن المديني في تجريح عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة الذي روى عنه سلام بن مطيع الخزاعي. وقد اتفق الأئمة على تضعيفه، بل اتهمه بعضهم بالوضع.

وفي تجريح خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط العصفري أبو عمرو البصري صاحب كتاب الطبقات فقد غمزه ابن المديني ووثقه الكثير قال ابن عدي: وهو مستقيم الحديث صدوق.

لا يكتب عنه إلا زحفاً:

استعملها أبو حاتم الرازي في تضعيف خمسة من الرواة: خالد بن إياس أو إياس بن صخر بن أبي الجهم ابن حذيفة لم يوثقه أحد من النقاد، عبد الحكيم بن عبد الله القسملی: لم يوثقه أحد واتهمه البعض بالوضع قال البخاري: منكر الحديث. ، عبد الخالق بن زيد بن واقد الدمشقي : ضعفه النقاد ولم يعدله أحد منهم داود بن عطاء المزني. لم يوثقه أحد، حمزة بن نجیح أبو عمارة يكتب حديثه زحفاً كسابقيه.

كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادهما:

استعمله ابن حبان البستي في تجريح محمد بن عبد الرحمن البيلماني الذي كان ضعيفاً منكر الحديث مضطربه قال ابن عدي: وكل ما يرويه ابن البيلماني فالبلاء فيه منه وإذا روى عنه محمد بن الحارث فهما ضعيفان.
قد عرفته:

استعملها عبد الله بن المبارك فإذا قالها في راو فقد أهلكه ، ولقد سئل عن عبد السلام بن حرب فقال: قد عرفته وقد عدّ الحافظ الذهبي هذه اللفظة في المرتبة الثالثة من مراتب التجريح وعدّها الحافظ العراقي في المرتبة الثانية ولعل ابن المبارك لا يقصد هلاكه لدرجة تركة فإن من النقاد من قد وثقه وأنه قصد بها مجرد التضعيف. والله أعلم.

اتق حيات سلم لا تلسعك ، أو هذا من عقارب سلم:

جرح به ابن المبارك سلم بن سالم البلخي، قال الخطيب: كان رأساً من رؤس الإرجاء ومن دعاة هذا المذهب والذي أوقف ابن المبارك منه هذا الموقف أنه يروى الأحاديث الموضوعة ويسندها له قال ابن الجوزي: اتفق على تضعيف رواياته.

دجال من الدجاجة:

استعمله الإمام مالك وابن حبان البستي، وكل دجال فهو كذاب. قال هذه العبارة الإمام مالك في محمد بن إسحاق صاحب المغازي والسير. واحتاط الأئمة

والحفاظ من المحدثين في قبول هذا التجريح من مالك لمحمد بن إسحاق لأنهما من الأقران. واستعمله ابن حبان في محمد بن أبي الزعيزة وكان يروى الموضوعات. يفتعل الحديث:

استعمله أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان في تجريح محمد بن أبان بن عائشة القصراني. وهي من الألفاظ الصريحة الدالة على الوضع. فلان يزرف الحديث:

نقله قرة بن خالد السدوسي البصري الثقة في تجريح محمد بن السائب بن بشر الكلبى فقال: كانوا يرون أن الكلبى يزرف أي يكذب، وفي قوله يزرف أي أنه كان يزيد في الحديث ثم يزلف. كان يثبج الحديث:

استعمله معمر بن راشد الأزدي في تجريح إسماعيل بن شروس. والثبج: اضطراب الكلام وتفننه يعنى: لم يؤت به على الوجه الصحيح واستعمال معمر لهذا اللفظ في إسماعيل بن شروس يفيد أنه كان يضع الحديث لأن هذا التعبير كناية عن الوضع.

كان مجالد يجلد في الحديث:

هذا من قول الشافعى في تجريح الرواة وهو نوع من تخفيف الجرح وتجنب الألفاظ الشديدة قال المزنى سمعنى الشافعى يوماً وأنا أقول: فلان كذاب فقال يا إبراهيم المزنى أكس ألفاظك أحسنها فلا تقل: فلان كذاب ولكن قل: حديثه ليس بشىء.

هو عصا موسى تلقف ما يأكون:

استعمله "مطين" حيث جرح به الحافظ محمد بن عثمان بن أبي شيبة فقال عن ابن أبي شيبة المذكور موضحاً هذا اللفظ: كذاب مازلنا نعرفه بالكذب مذهو صبى". وهو من المنافسة التي تقع بين الأقران فلا يلتفت إليه. حمالة الحطب . حاطب ليل:

استعمله يحيى بن معين في تجريح النضر بن منصور الباهلى قال عنه ابن معين ليس بثقة كذاب. وحمالة الحطب هي أم جميل زوجة أبي لهب يضرب بها المثل في الخسران فيقال: أخسر من حمالة الحطب. كما استعمل تعبير "حاطب ليل" سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى الدمشقى الثقة الثبت في تجريح سعيد بن بشير الأزدي مولاهم أبو عبد الرحمن البصرى فقال فيه: كان حاطب ليل" وإنما شبهه بحاطب الليل الذى لا يدرى ما يجمع ليلاً أحطباً أم حية فربما لسعته فكذلك المكثّر من الكلام ربما يتكلم بما فيه هلاكه حيث لا يعرف الحق من الباطل. أما سعيد بن بشير فقال عنه ابن عدى: لا أرى بما يرويه بأساً ولعله يهم في الشيء بعد الشيء ويغلط والغالب على حديثه الاستقامة والغالب عليه الصدق.

قد فرغ منه منذ دهر:

استعمله الجوزجاني في تجريح حفص بن سليمان الأسدي أبو عمر البزار (ت ١٨٠هـ) وهو كناية عن تجريحه وترك حديثه، وضعفه أيضاً آخرون.^(١)
فائدة :

جعل الحافظ ابن حجر أول المراتب كونه صحابياً والثانية: من أكد مدحه إما بأفعل التفضيل.. فأول المراتب توثيقاً كون الراوى صحابياً، وظاهر هذا أنه قد تضمن أنه ثقة حافظ، فصفة الصحبة قد تكلفت بالعدالة والضبط، وهذا لا إشكال فيه بالنظر إلى العدالة على أصل أئمة الحديث، ولكن بالنظر إلى الضبط والحفظ لا يخلو عن الإشكال، إذ الحفظ وعدمه من لوازم البشرية لا ينافى الصحبة بل ولا ينافى النبوة فقد صح عنه ﷺ أنه نسي في صلاته وغيرها، فكيف يجعل كون الراوى صحابياً أبلغ من الموصوف بأوثق الناس ونحوه والصحبة لا تنافى النسيان وعدم الحفظ؟ قلت: لا إشكال لأنه وإن كان النسيان وعدم الحفظ لا يتنافى مع الصحبة فإن الصحبة قد غلب عليها نور النبوة وبركة الرؤية له ﷺ مما جعل النسيان فيهم نادراً

(١) أنظر مقدمة المحقق لكتاب الكامل في الضعفاء ج ١ ٥٤-٦٠ بتصرف يسير.

جدا ألا ترى إلى على كرم الله وجهه الذي كان وعاء من أوعية العلم وأبي هريرة رضي الله عنه الذي فرش برده حتى قضى: رسول الله ﷺ مقالته فلم ينس بعد ذلك أبدا وعبد الله بن عمرو بن العاص الذي كان يكتب كل ما سمعه من رسول الله ﷺ، والصحابي أبي شاه الذي شكا لرسول الله ﷺ قلة الحفظ فقال: ﷺ اكتبوا لأبي شاه والصحابي الآخر الذي قال له: استعن بيمينك . أي بالكتابة.

من ناحية أخرى : حبهم الشديد لرسول الله ﷺ فهم يعلمون أنه هاد لهم من الضلال ورحمة لهم من العذاب لا يترك خيراً إلا ويأمرهم به ويحثهم عليه ولا يترك شراً إلا ويحذرهم منه وينهاهم عنه فكانوا يترقبون كل ما يصدر عنه من أقوال أو أفعال وحركات وسكنات ليبادروا إلى تنفيذها وتطبيقها عملياً فتمكن في قلوبهم أيما تمكن.

ومن جهة ثالثة: قوة حفظهم وسيلان أذهانهم وحرصهم الشديد على العلم والتعلم وشغفهم الشديد بالسنة وحفظها في الصدور لذلك اهتموا بها اهتماماً بالغاً كاهتمامهم بالقرآن والصحائف الكثيرة التي كتبها الصحابة في عهد رسول الله ﷺ كل ذلك جعل النسيان في الصحابة يكاد يكون منعدماً ويضاف إلى ذلك تزكية الله سبحانه وتعالى لهم في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ مما جعلهم في منزلة لم يصل إليها من بعدهم، والله أعلم.

مراجع البحث

القرآن الكريم:

الاقتراح في بيان الاصطلاح تحقيق قحطان الدوري ط، الإرشاد بغداد

١٩٨٢م.

أخبار أصبهان للحافظ أبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) نشر دار الكتاب

الإسلامي، القاهرة.

الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير تأليف أحمد

شاكر ط مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للحافظ السيوطي تحقيق د/

عبد الوهاب عبد اللطيف نشر المكتبة العلمية.

التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ زين الدين عبد

الرحيم العراقي ط دار الفكر ١٩٨١م.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد لابن عبد البر تحقيق عبد

القادر عطا دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٩م.

تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ط دار التراث العربي ١٩٩١م.

توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لمحمد بن إسماعيل الأمير

الحسنی الصنعاني تحقيق محي الدين عبد الحميد ط دار الفكر.

الخلاصة في علم التخریج د/ محمد مصطفى ط مركز آيات بالزقازيق

٢٠٠١م.

سنن أبي داود تحقيق الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد ط دار

الفكر، بيروت.

سنن الترمذی تحقيق الأستاذ أحمد شاكر وآخرون ط ١ سنة ١٩٨٧م

دار الكتب العلمية بيروت.

سنن ابن ماجه بتصحيح الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ط دار الكتب العربية - القاهرة.

سنن الدرامى تحقيق الأستاذ فواز أحمد وخاله السبع ط ١٩٨٧م دار الريان - القاهرة.

سير أعلام النبلاء للحافظ الزهبي تحقيق شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة - بيروت.

شرح نزاهة النظر على نخبة الفكر لابن حجر تحقيق الشيخ مصطفى الندوى مكتبة الإيمان - المنصورة.

شرح معانى الآثار للطحاوى ط ٢ سنة ١٩٨٧م دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادى ط دار إحياء السنة النبويه - القاهرة.

صحيح البخارى مع شرحه فتح البارى لابن حجر دار الريان - المكتبة السلفية - القاهرة.

صحيح مسلم بترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.

فتح المغيث شرح ألفية الحديث للحافظ العراقى تأليف الإمام السخاوى تحقيق علي حسين ط ٢ سنة ١٩٩٢م دار الإمام الطبرى

قاعدة في الجرح والتعديل لتاج الدين السبكي تحقيق عبد الفتاح أبي غدة ط ٢ لسنة ١٩٧٨ دار الوعي - حلب - سوريا.

قواعد التحديث للشيخ محمد جمال الدين القاسمى تحقيق محمد البيطار دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.

الكامل في الضعفاء لابن عدى تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي معوض دار الكتب العلمية - بيروت.

- كشف اللثام عن أسرار تخريج أحاديث سيد الأنام ﷺ أ.د/ عبد المجود عبد اللطيف مكتبة الأزهر ١٩٨٤م.
- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي تحقيق الأستاذ عبد الحليم محمد نشر دار الكتب الحديثة - القاهرة.
- لسان العرب لابن منظور، ط مؤسسة التاريخ العربي.
- مسند الإمام أحمد: ط ١ دار صادر بيروت.
- ميزان الاعتدال للزهبي تحقيق الأستاذ علي البجاوي ط دار المعرفة.